

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٣٠

الأربعاء، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد دو ريفيير/السيدة جاردو - دارنو (فرنسا)

الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
ألبانيا	السيد خوجة
الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
أيرلندا	السيد ميثن
البرازيل	السيد كوستا فيليو
الصين	السيد غنغ شوانغ
غابون	السيدة كومبي ميسامبو
غانا	السيد أغيمان
كينيا	السيدة تورويتش
المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
النرويج	السيدة يول
الهند	السيدة كامبوج
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-59058 (A)



فُتِّحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة نجاة رشدي، نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، السيد مارتين غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد مازن درويش، مدير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة رشدي.

السيدة رشدي (تكلمت بالفرنسية): يشرفني حقا أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بصفتي نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا. (تكلمت بالإنكليزية)

قدم المبعوث الخاص إحاطة إلى المجلس قبل أسبوعين (انظر S/PV.9117) عن آخر جهوده للمضي قدما بالعملية السياسية. ومنذ ذلك الحين تعاون مع ممثلين عرب وأوروبيين وإيرانيين وروس وأتراك وأمريكيين في جنيف، ويعرب عن تقديره لدعمهم. وتعاون أيضا مع لجنة المفاوضات السورية في جنيف ويتطلع إلى زيارة دمشق في أقرب وقت ممكن للتفاعل مع الحكومة السورية. ولا يزال يركز على التصدي للتحديات الموضوعية التي واجهت اللجنة الدستورية، فضلا عن استئناف انعقادها في أقرب وقت ممكن في جنيف. وبالتوازي مع ذلك يواصل المبعوث الخاص مشاوراته للنهوض بعملية واسعة لبناء الثقة تدريجيا.

أود أن أعود قليلا للوراء اليوم لأتطرق إلى الشواغل المباشرة التي تسبب الكثير من المعاناة للكثير من السوريين وأن أبلغ أعضاء المجلس بما نقوم به لكي نكفل إعطاء الأولوية لتلك المسائل وجعلها محورا لأي عملية سياسية. هذه الشواغل أولا، سلامة المدنيين وأمنهم مع الوقف الدائم لإطلاق النار. ثانيا، المعاناة الإنسانية للشعب السوري وتفاقمها بسبب الانهيار الاقتصادي في البلد. ثالثا، عشرات الآلاف من الأشخاص المحتجزين تعسفا والمختطفين والمختفين قسرا والمفقودين. رابعا، الطرق المحددة التي يؤثر بها النزاع على النساء والفتيات وجهودنا لضمان المشاركة الهادفة للنساء السوريات على قدم المساواة وجنبا إلى جنب مع الرجال في حله.

قبل أسبوعين، دعا المبعوث الخاص إلى ضبط النفس في مواجهة التصعيد المقلق لحوادث العنف. ولكن قتل المدنيين السوريين ما زال مستمرا. كما يحتجز الرجال ويشردون ولا يستطيعون العودة إلى ديارهم بأمان. ويستمر أيضا تدمير البنية التحتية وسبل عيش المدنيين. وحتى خلال الأسبوعين الماضيين من الهدوء النسبي شهدنا تبادلا مستمرا لإطلاق الصواريخ والمدفعية وغيرها من الحوادث الأمنية وسمعنا أيضا تقارير مستمرة عن غارات جوية وطائرات مسيرة متفرقة في مناطق مختلفة من شمال سوريا، فضلا عن تقارير عن غارات جوية إسرائيلية، بما في ذلك بعض الغارات التي عطلت مطار حلب مؤقتا. وبطبيعة الحال، وقعت أيضا حوادث عنف نفذتها جماعات إرهابية غير مشروعة بما في ذلك أعمال عنف جديدة في مخيم الهول.

عليه، فإن من الواضح أن العملية السياسية لن تحرز تقدما فعالا أو مستداما إلى حين الحد من العنف وإنهائه أخيرا. ويسلم القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) نفسه بالصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار والعملية السياسية الموازية. نحيط علما بالجهود الجارية التي يبذلها مختلف أصحاب المصلحة الدوليين للحفاظ على مختلف ترتيبات وقف إطلاق النار التي أسهمت في وقف الأنشطة على الخطوط الأمامية لأكثر من عامين. إننا ندرك تماما التحديات المختلفة التي تواجه المزيد من تخفيف حدة العنف والتعامل مع وجود الجماعات الإرهابية غير

أوكرانيا. ولإنهاء الانهيار الاقتصادي يتعين علينا اتخاذ تدابير تدريجية لبناء الثقة في إطار العملية السياسية عبر مجموعة من المسائل بينما نواصل عملنا الإنساني.

وما برحنا نشدد في كل شهر على أولوية معالجة المسائل المتعلقة بالأشخاص المحتجزين والمختطفين والمفقودين لأن أقارب أولئك الذين لا يُعرف مصيرهم ومكان وجودهم - الأمهات والزوجات والبنات على وجه الخصوص - هم الذين يتحملون العبء الأكبر في دعم تلك الأسر مالياً وجسدياً وعاطفياً بينما يواصلون أيضاً عملية بحث لا تنتهي عن أحبائهم. ويعرضهم ذلك البحث لخطر أكبر من الاستغلال والمضايقة والعنف والوصم، علاوة على المعاناة من أجل الحصول على فدية أو رشاي في وقت تشدد فيه الصعوبات الاقتصادية. وغالباً ما يكونون في وضع يستحيل فيه الإعلان عن فقدان أحد أحبائهم لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لإعالة أسرهم من ناحية الحق في الميراث أو الحضانة أو الممتلكات على سبيل المثال.

ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن ممارسات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والاختطاف والخطف للحصول على فدية، بما في ذلك للنساء والأطفال، لا تزال مستمرة. بيد أن عائلات المفقودين حققت مؤخراً إنجازاً بارزاً. في السنوات القليلة الماضية، كانوا يعملون جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتبنا ومنظمات أخرى، وتتجسد أصواتهم الآن في التقرير الأخير للأمين العام A/76/890، الذي دعا فيه الأمين العام الدول الأعضاء إلى دعم هيئة دولية جديدة لمعالجة تلك المسائل بطريقة إنسانية وشاملة تتمحور حول الضحايا والناجين والأسرة وترتكز على الحق في المعرفة، وهو السبيل الوحيد لبدء عملية تعافي تلك الأسر.

تعاني النساء السوريات نتيجة الاعتقالات والتعذيب والاختطاف، وكذلك أفراد أسرهن، ومع ذلك فإنهن لسن بالتأكيد الوحيدات اللاتي يحتجن إلى مساعدتنا. فقد تحملت النساء السوريات بشكل عام عبئاً خاصاً طوال فترة النزاع. ويقوم العديد منهن بإدارة الأسر المعيشية

المشروعة بطريقة تمتثل للالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين. بيد أن وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني يظل هدفاً أساسياً للعملية السياسية، الأمر الذي نواصل التشديد عليه للمشاركين في فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار في جنيف. كما نشدد بقوة على التزام جميع الأطراف بالتقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأشيد بعمل الزملاء في المجال الإنساني الذين يواصلون العمل لتلبية احتياجات المدنيين السوريين التي تشهد زيادة كبيرة مع استمرار تقييد وصول العاملين في المجال الإنساني وتهديدهم، فضلاً عن تضائل الموارد. إننا نواصل دعمهم عملياً من خلال فرقة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية في جنيف. ويتعين علينا استخدام جميع الأدوات المتاحة لكفالة التنفيذ الكامل للقرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) بواسطة جميع الطرائق سواء كانت عبر الحدود أو عبر الخطوط، فضلاً عن زيادة الدعم للمساعدة المنقذة للحياة وتحقيق الإنعاش المبكر. ولكن يجب علينا أن ننظر في كيفية تلبية الاحتياجات الإنسانية للسوريين فضلاً عن النظر في كيفية وقف دوافع تلك الاحتياجات. إن تخفيف حدة العنف سيمضي بنا شوطاً طويلاً في ذلك الصدد، وكذلك معالجة العوامل المسببة للتشرد أو الخوف من العودة التي يجب أن تكون آمنة وكريمة وطوعية. ويشكل التصدي لجميع تلك العوامل جزءاً من تهيئة بيئة آمنة هادئة ومحايدة تقضي إلى عملية سياسية.

وهناك حاجة أيضاً إلى اتخاذ إجراءات للتصدي للانهيار الاقتصادي في سوريا - باعتباره مصدراً رئيسياً للاحتياجات. إن تحقيق استقرار النزاع والمضي قدماً نحو حل سياسي مستدام هما أفضل السبل لوقف الانهيار الاقتصادي. في غضون ذلك يكافح السوريون لأجل الحصول على احتياجاتهم الأساسية: الغذاء ووقود التدفئة، فضلاً عن الخدمات الأساسية وسبل العيش. غني عن القول أن الأزمة الاقتصادية معقدة وقد ساهمت في تفاقمها عوامل عديدة: تأثير سوء الإدارة والجزاءات المفروضة ومؤخراً التقسيم الفعلي للبلد، بالإضافة إلى الأزمة المالية اللبنانية وجائحة مرض فيروس كورونا وأثار الحرب في

في إطار المجلس الاستشاري للمرأة، والمشاركات في حوارات المجتمع المدني الأوسع نطاقاً، يثبّت لنا جميعاً أنه يمكن إيجاد أرضية مشتركة على الرغم من الاختلافات العديدة بينهم. هذه هي أهم رؤية شكلتها حتى الآن في منصبي هذا - أن التقدم ممكن وأن السوريين يمكنهم أن يجتمعوا لإنقاذ بلادهم والتركيز على مستقبله. إنهم ملتزمون بالمشاركة وراغبون فيها ومعركتهم هي معركة من أجل مستقبل سلمي لسورية.

ويجب أن ندفع قدماً بكل سياسي مستدام وشامل لإبقاء آمال الذين يناضلون كل يوم حياةً وتصحيح مسار سورية على جميع الجبهات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة رشدي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): منذ أن قدمت السيدة جويس مسويا، نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إحاطة إلى المجلس قبل أسبوعين (انظر S/PV.9117)، استمرت الأعمال القتالية في سورية. وخلال هذه الفترة، تسببت الغارات الجوية والقصف على طول الخطوط الأمامية في مقتل وإصابة مدنيين وانقطاع سبل العيش. ووقع حادث مفجع بشكل خاص في ١٢ أيلول/سبتمبر أود أن ألفت انتباه المجلس إليه، عندما قُتل ثلاثة أطفال وجرح أربعة أشخاص جراء جهاز متفجر يدوي الصنع متصل بدراجة نارية انفجر بالقرب من مرفق طبي في مخيم بالقرب من مدينة الحسكة. إنها قصة مأساوية أخرى في حرب استمرت ١٠ سنوات.

كما يساورني قلق بالغ إزاء أنباء تفشي الكوليرا في شمال سورية. وتدعم الأمم المتحدة وشركاؤها السلطات المعنية في الاستجابة للحالات. إن تفشي المرض تذكير صارخ بمدى أهمية دعمنا المستمر للشعب السوري، بالنظر إلى أن النظام الصحي قد دُمّر بسبب تلك السنوات الـ ١٠ من النزاع. كما أن تفشي المرض هو مؤشر على النقص الحاد في المياه في جميع أنحاء سورية، والذي هو نتيجة لانخفاض مستويات المياه في نهر الفرات، وهو ما ناقشناه مراراً وتكراراً في

وإحالتها والمحافظة على تماسك المجتمعات المحلية في غياب الرجال. إلا أنهم عندما يحتجن إلى سبل للعيش، يجد العديد منهم أنفسهم غير قادرين على تأمين وظائف أو الحصول على ترقية بسبب النزاع وتأثيره على الاقتصاد.

وعلى غرار سلفي، نعلق أنا والمبعوث الخاص أهمية كبيرة على سماع أصوات النساء السوريات في العملية السياسية. يمكن للمرأة السورية، بل ويجب عليها، أن تؤدي دوراً نشطاً في تشكيل الحل السياسي وضمان ترجمته إلى واقع على الأرض. وقبل أسبوعين، تشاورتُ على نطاق واسع مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية في جنيف، وكذلك فعل المبعوث الخاص. وأجرينا سلسلة من المناقشات سلّطت الضوء على حقائق النزاعاتي وصفها أعضاء المجلس بأنها تتفاقم بشكل متزايد بسبب عوامل خارجة عن سيطرة السوريين. وشددن على آثار الأزمة الاقتصادية ومخاطر خروج الشباب من البلد، الأمر الذي يفرغ المجتمع والاقتصاد ومؤسسات الدولة من محتواها. كما سلّطن الضوء على المخاطر التي يواجهها البالغون والأطفال السوريون على حد سواء، بما في ذلك في مجتمعات اللاجئين والنازحين داخلياً، مثل الانتهاك الجنسي والعمل القسري على حساب التعليم مع نمو الاحتياجات الإنسانية واستنزاف الميزانيات الإنسانية إلى حدودها القصوى. لقد ذكرني بأن الأطفال السوريين يكبرون دون ضمان صحتهم أو تعليمهم أو مستويات معيشتهم ومع وجود شكوك كبيرة تكتنف مستقبلهم. وهن يعكفن على وضع خطة عمل طموحة وسنواصل تيسير اجتماعاتهن وتضخيم أصواتهن المتنوعة.

وفي غضون ذلك، سيجتمع الفريقان العاملان المواضيعيَّان الجديان التابعان لغرفة دعم المجتمع المدني في جنيف قريباً جداً لدعم العملية السياسية. تشكل هذه الحوارات جزءاً من تيسير مكتبنا للحوار وتواصله مع مجموعة واسعة من السوريين، مما يسمح لنا بالبقاء على اتصال وثيق مع أولئك الذين يرون الوضع على أرض الواقع، والإطلاع على أفكار السوريين المتطورة وتزويدنا بالمشورة بشأن الانفتاحات الخلاقة للعملية السياسية. وقبل كل شيء، فإن النساء اللواتي يجتمعن

وبالنسبة لعام ٢٠٢٢، هناك حاجة إلى ٤,٤ بليون دولار. وهذا مبلغ كبير. بالإضافة إلى ذلك، تبلغ الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، التي تلبي احتياجات اللاجئين في المنطقة خارج سورية، ٦,١ بليون دولار لهذا العام، ليصل إجمالي ما هو مطلوب إلى ١٠,٥ بليون دولار، وهو مبلغ مذهل من المال. إلا أن هذا المبلغ يمثل شدة الاحتياجات الإنسانية في سورية وفي المنطقة بعد عقد من الأزمة. وفي مؤتمر بروكسل السادس، في أيار/مايو، الذي حضره الكثيرون منا - بمن فيهم الممثل الدائم للولايات المتحدة - تعهد المانحون بتقديم ٤,٣ بليون دولار لسورية والمنطقة. وحتى الآن، لم يتم تمويل سوى ربع خطة الاستجابة الإنسانية. وهذا منخفض جداً حتى في عام صعب على الصعيد العالمي، مقارنة بالآزمات الكبرى الأخرى، والخطة الإقليمية التي أشرت إليها، والتي تتطلب ٦,١ بليون دولار، لم تُمول إلا بنسبة ٢٠ في المائة.

ويشير الانخراط مع الجهات المانحة في المنطقة إلى أننا قد لا نصل حتى إلى نصف متطلبات التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية بحلول نهاية هذا العام، وهو من الجلي أن له تأثيراً مباشراً على محنة العديد من السوريين. فهناك نحو ١٤,٦ مليون شخص في سورية، أكثر من نصفهم من الأطفال، بحاجة إلى مساعدات إنسانية. وهذا هو أعلى مستوى وصلت له الاحتياجات منذ بدء الأزمة. وعلى نحو ما قلت في مناسبات سابقة، يبدو أننا نخذل الشعب السوري كل عام أكثر مما سبقه. فيمرور السنين، تتزايد الاحتياجات وتتسع الفجوة، مما يزيد من تفاقم ما يواجهه الشعب السوري من ضغط ومعاونة جراء الأزمة. وأود أن أشكر الجهات المانحة التي أسرعت في الوفاء بتعهداتها وأحث أولئك الذين ربما هم أبطأ قليلاً على إيداع الأموال في البنك. ويحدوني الأمل أيضاً أن تتم زيادة تمويل برامج التعافي المبكر والقدرة على الصمود وسبل العيش. فإن لم نحصل على التمويل، ستخفض الحصص الغذائية بشكل كبير، على نحو ما نرى في اليمن وأماكن أخرى. وكما قلت للتو، هناك عواقب مباشرة.

وفيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، فمنذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس، أدت الغارات الجوية لتعطيل العمليات التي

المجلس، فضلاً عن الظروف الشبيهة بالجفاف وتدمير البنية التحتية للمياه. وفي الشمال الشرقي، في خضم نقشي الكوليرا، أُبلغ عن نقص حاد في المياه في محافظة الحسكة، حيث لا يزال يتعذر على السكان الوصول إلى المياه من خلال محطة مياه علوك، على نحو ما ناقشنا أيضاً، التي تم إغلاقها منذ ١١ آب/أغسطس. وفي ذلك السياق، أصبح الحصول على المياه الآمنة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبطبيعة الحال، أدعو جميع الأطراف المعنية إلى تيسير الوصول الموثوق به إلى المياه الآمنة، وإلا فسيزداد المزيد من حالات الكوليرا، والمزيد من الضرر الذي يلحق بالنظام الصحي، والمزيد من المشاكل الناشئة عن عدم وجود كهرباء يمكن الاعتماد عليها. وسأتناول اليوم ثلاث مسائل هامة - جهود الإنعاش المبكر والتمويل ووصول المساعدات الإنسانية. وكما يعلم الأعضاء، فإنني أقدم إحاطة إلى المجلس بانتظام بشأن عملنا في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية المتضررة على الصمود. ويستحيب التركيز على هذه المسألة لحقائق السياق المتغير ويسمح لنا بتركيز جهودنا الجماعية على خفض الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في سورية. وأشارت السيدة رشدي أيضاً إلى الأساس الاقتصادي، الذي هو سبب العديد من مشاكلنا الإنسانية. وتمثل القدرة على الصمود والانتعاش المبكر أولوية رئيسية، كما أعتقد أنني كثيراً ما أشرت إلى ذلك.

وبدعم من المانحين وتماشياً مع النهج الإنساني العالمي للتعافي المبكر، استفاد أكثر من ٤ ملايين سوري من المشاريع التي تُسهم في التعافي المبكر والقدرة على الصمود بالفعل هذا العام. ونواصل أيضاً الإسهام في توفير الكهرباء التي تعتبر كما قلت ضرورية لتشغيل الخدمات الأساسية. إن تقرير الأمين العام الذي يقدّم كل شهرين (S/2022/635) يعطي أمثلة كثيرة في هذا الصدد. ولكي ينجح برنامجنا في تحسين فرص حصول الناس على سبل كسب العيش والخدمات الأساسية، نحتاج إلى استمرار التزام المانحين ودعمهم وسخائهم، فضلاً عن تركيزهم على فرص الإنعاش المبكر.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهتعلق بالتمويل. تعد خطة الاستجابة الإنسانية السنوية لسورية من بين أكبر النداءات في العالم.

أطفال وقائدة مجتمعية في إدلب. تعيش في مخيم للنازحين مع ٢٠٠ ١ عائلة أخرى، كثير منهم من ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات وإصابات الحرب. وأصيب رشا نفسها بإصابة بالغة في عمودها الفقري في عام ٢٠١٩ عندما كادت أن تدفن هي وزوجها وأطفالها أحياء تحت الأنقاض أثناء القصف إلى أن قامت الجهات المستجيبة المحلية - ذوو الخوذ البيضاء وغيرهم - بإخراجهم. وهي الآن تجلس على كرسي متحرك بشكل دائم. وعلى الرغم من ذلك، وبدعم مالي من الجهات المانحة والرعاة، اضطلعت رشا بدور أساسي في إنشاء روضة أطفال ومركز للعلاج الطبيعي في المخيم الذي تعيش فيه.

يقدم المركز خدماته إلى حوالي ٢٠ مخيماً محيطاً. تخيل إرادة تلك الأم وهمتها وتصميمها، لقد أصابتها الحرب بالشلل، وتواصل تقديم خدمة يومية إلى ٢٠ مخيماً بالقرب من المخيم الذي لا تزال تعيش فيه مع عائلتها. إنها ترى حوالي ٥٠ مريضاً كل يوم. وعلينا أن نتذكر أن هذا هو نوع الأمل الذي يسعى الشعب السوري إليه. ويحتاج المركز الآن إلى دعم إضافي، وسننظر جميعاً فيما يمكننا القيام به لتحقيق ذلك. وفي هذا السياق، سألناها عما إذا كانت لا تزال متفائلة - وسأرد الآن وجهة نظر السيدة رشدي - فقالت إنه لا يوجد شيء مستحيل عندما تكون هناك إرادة وعمل - وهو ما أود أن أضيف أنها تظهره يومياً - وهذا هو نوع الإرادة والعمل اللذين نحتاج أن نشهدهما نحن أيضاً بطبيعة الحال من أعضاء المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد درويش.

السيد درويش: أتقدم لكم بالشكر لمنحكم فرصة مخاطبة مجلسكم هذا لمواطنين سوريين عاديين. فكما تعلمون، فإن القوى المحلية التي تتقاسم الجغرافيا السورية ليست سوى قوى أمر واقع، لا تمتلك أي مشروعية سياسية أو وطنية أو أخلاقية. لكن للإنصاف تحاول أفضل ما لديها في تمثيلها لمصالح القوى الإقليمية والدولية التي أوجدتها. وعلى الرغم من ذلك أود أن أقترح على الدول الفاعلة في سورية سحب سفرائها - وكلائها السوريين من سورية، والتوقف عن استخدام

تقوم بها الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة في مطار حلب. وهذه الخطوط الجوية خدمة بالغة الأهمية بالنسبة للعمليات الإنسانية. إنها الأساس الذي يتم من خلاله نشر الموظفين ونقلهم، كما تنقل الإمدادات من حين لآخر. وكانت قدرتنا على تقديم المساعدة الإنسانية في مخيم الهول محدودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما بسبب عملية التفتيش التي نفذت اعتباراً من ٢٥ آب/أغسطس. ولم يسمح، ولا يسمح حالياً، إلا بتقديم المساعدة المنقذة للحياة مثل توزيع الخبز والمياه. ومن الأهمية بمكان كفالة الاستمرارية في تقديم المعونة وخدمات الحماية الأساسية خلال تلك الأنواع من العمليات - ولكن ذلك لا يتم. ونود أن نشهد استئناف جميع الأنشطة الإنسانية في أقرب وقت ممكن.

تواصل الأمم المتحدة بذل قصارى جهدها لتوسيع نطاق العمليات عبر خطوط التماس في جميع أنحاء سورية. وفي الشمال الغربي، وضعنا اللمسات الأخيرة على خطة منقحة عبر خطوط التماس لكفالة تعزيز إمكانية الوصول تدريجياً إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدة. ولكي يحدث ذلك، نحتاج إلى تنفيذ العديد من القوافل العابرة لخطوط التماس بدون عوائق، مع زيادة عدد الشاحنات في كل قافلة. هذا هو المنطق السليم. ومن المقرر أن تتطلق القافلة التالية عبر خطوط التماس إلى الشمال الغربي في الأيام المقبلة لتسليم ١٦ شاحنة محملة بالمساعدات. ونتوقع أن يليها المزيد من القوافل، ونريد ذلك ونحتاج إليه. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن الأمم المتحدة وشركاءها سيبدلون كل جهد ممكن لكفالة مواصلة العمليات عبر خطوط التماس بهمة ونشاط في الشمال الغربي والشمال الشرقي. فهي ضرورية، وإذا نجحت، ستكمل العملية العابرة للحدود، التي لها بالطبع ترتيب مختلف من حيث النطاق. وفي الشمال الشرقي، نواصل نحن وشركاؤنا تقديم المساعدة لما يبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ شخص في المتوسط كل شهر من خلال العمليات عبر خطوط التماس. وسنستأنف تلك المهمة الصعبة عبر خطوط التماس إلى رأس العين حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك.

وأود أن أختتم بياني بحكاية استرعي اهتمامي إليها. كما أنها تؤكد على نقطة أثارتها السيدة نجاة رشدي. إنها قصة رشا، وهي أم لأربعة

الطوعية والكرامة والأمن وجميعنا على يقين أنها في الحقيقة إعادة قسرية محفوفة بالخطر والمهانة.

أنا أحد هؤلاء اللاجئين الذين أتمنى بصدق أن أعود إلى بلدي. ولكن من دون ضمانات قانونية ومن دون تطبيق القرارات الدولية، لا يدعو طلب العودة بالنسبة لي سوى طلبا بمنح القتلة فرصة ثانية لقتلي بعد أن نجوت أول مرة. لذلك، أتمنى عليكم بعد الفشل بحماية السوريين داخل سورية، بتأمين الحماية المكفولة لهم وفق القانون الدولي، كلاجئين فارين من ويلات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالحد الأدنى.

على الرغم من سوداوية المشهد السوري إلا أنها ربما المرة الأولى التي أخطب مجلسكم هذا ولدي بعض الأمل، فقد أثمرت الجهود المستمرة للضحايا وعائلاتهم في وضع قضية المختفين والمفقودين على رأس أجندة أجهزة الأمم المتحدة،

وعليه فإنني أثنى عالياً، وأرحب، بالدراسة التي أصدرها مؤخراً سعادة الأمين العام، حول واقع المفقودين في سورية (A/76/890)، والتي تضمنت توصيته بإنشاء آلية دولية مستقلة معنية بالكشف عن مصير المخفيين قسراً والمفقودين في سورية.

ربما تكون هذه هي المرة الأولى التي تعرض عليكم فيها خريطة طريق حقيقية من أجل البدء بحل واحدة من أكثر القضايا الإنسانية إلحاحاً في سورية

وبناء عليه، أناشد كافة الدول بتبني توصية الأمين العام، والعمل على تنفيذها فوراً.

فلم يعد هناك ما يمكن نقاشه قبل إقرار هذه التوصية ولم يعد من الممكن القبول بإرجاء تنفيذها أكثر،

الغالبية العظمى في سورية يحلمون باليوم الذي تتحقق فيه التسوية السلمية، على أساس قرار مجلسكم الموقر ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرارات الأخرى ذات الصلة؛ لكن لا بد لهذه التسوية، أيّاً كانت، ولكي تكون مستدامة، أن تركز على مسار عدالة انتقالية وطني، يحقق العدالة والإنصاف للضحايا.

بلدي كساحة لتصفية الحسابات، والبدء بشراكة استراتيجية حقيقية مع الشعب السوري، خصوصاً أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفي بداية كل قرار صادر عنها، تؤكد على "احترام سيادة واستقلال ووحدة الأراضي السورية". لا، بل إن روسيا الاتحادية تقرر وصول المساعدات الإنسانية لمن هم بأشد الحاجة إليها باحترام "السيادة". هذه السيادة نفسها التي تخرق يوميا.

وأود أن أذكركم بأن هذه "السيادة" تنص دساتير دولكم جميعاً بأنها "للشعب"، وأن الميثاق المؤسس لمحفلاً هذا، يبدأ بعبارة "نحن شعوب العالم". فلنعمل إذاً على ألا يكون السوريين والسوريون استثناء، وأن تكون السيادة للشعب السوري، لا لأي انتهاك أو مغتصب للسلطة، سواء جلس على مقعدها في الأمم المتحدة، أو تزعم مجموعة مقاتلة، أو ترأس ائتلافاً أو حكومة مؤقتة أو "ديمقراطية" أو إنقاذ. عندها فقط يمكن لسورية التوقف عن تصدير المخدرات والمرتزقة والتطرف والأزمات والعيش بسلام مع جيرانها كحلقة وصل اقتصادية وسياسية وثقافية بين الإقليم والعالم.

لا أعلم كم سيكون من المفيد حقاً، أن أعيد على مسامعكم أعداد الضحايا من المدنيين، فقد سمعنا ما فيه الكفاية. لا شك أنكم تطلعون بشكل دوري على تحديثات وكالات وأجهزة الأمم المتحدة - ولا شك أنكم شاهدتم صور قصير أو الصور المسربة حديثاً من سجن حلب المركزي أو ربما مقاطع من مجزرة التضامن. أعتقد أنكم، وإن اختلفتم في كثير من الأمور، فإنكم تتفقون جميعاً على مدى فداحة الكارثة الإنسانية في سورية.

ولأسف الشديد، هذه الكارثة بدأت تلاحق حتى الذين كنا نعتقد أنهم نجوا بالفرار خارج سورية. وإذا نقدر عالياً جهود الدول المستضيفة للاجئين، وخصوصاً دول الجوار، إلا أنه لم يعد من الممكن الصمت أو المجاملة أمام ما يواجهه اللاجئون السوريون من انتهاكات واضطهاد وعنصرية وتمييز في بعض هذه الدول.

ففي كل يوم يتنافس سياسيو الدول المستضيفة في إعلان خططهم ونواياهم في إعادة اللاجئين إلى سورية، مرددين بعث مقولة العودة

ممولة تمويلًا كافيًا لتقديم المعونة المنقذة للحياة وتوفير الحماية من العنف والتجاوزات مثل العنف الجنسي والجسدي. كما يؤكد الحاجة إلى التعافي المبكر، بما في ذلك في قطاع الكهرباء، لدعم الحصول على الخدمات الأساسية.

ومع بدء العام الدراسي الآن، من المثير للقلق بشكل خاص أن حوالي ٢,٤ ملايين طفل في جميع أنحاء سورية غير مسجلين في المدارس. وكما ذكرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإن واحدة من كل ثلاث مدارس في سورية لم تعد تستخدم لأغراض تعليمية. فقد دمر بعضها ولحقت به أضرار. بل ويستخدم بعضها كملاجئ للأسر المشردة، ويستغل البعض الآخر لأغراض عسكرية. ونكرر التأكيد على إعراب المجلس عن قلقه العميق إزاء الهجمات والتهديدات بشن الهجمات على المدارس. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن الأعمال التي تعوق الوصول الآمن إلى التعليم. ويشمل ذلك الامتناع عن استخدام المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية لأغراض عسكرية. ويجب حماية الحق في التعليم ومواصلة التعليم، بما في ذلك للأطفال المشردين.

وقد أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريراً في حزيران/يونيه قدرت فيه أن ٣٦٠ ألف مدني قتلوا منذ اندلاع النزاع في عام ٢٠١١. ونشجب التصعيد الأخير للأعمال القتالية. ولا بد من حماية المدنيين. إن الأعداد التقديرية المرتفعة لأولئك الذين اختفوا على مدى سنوات النزاع، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، تثير القلق بنفس القدر. وسيكون من المهم إحراز التقدم في تحديد هوية الأشخاص المفقودين واستعادتهم، ويجب أن تتاح للجهات الفاعلة الإنسانية المختصة إمكانية الوصول بدون عوائق إلى جميع أماكن الاحتجاز.

كما أن تفشي الكوليرا مؤخراً في سورية يثير قلقاً بالغاً ويؤكد كذلك أهمية كفالة إيصال المواد الطبية وغيرها من المساعدات المنقذة للحياة بشكل آمن وسريع وبدون عوائق إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء سورية. وبصفتنا مشاركين

لذلك ربما من المفيد التذكير بالمبادرة الفرنسية المكسيكية، وكذلك بمدونة السلوك التي قدمتها الكونغرالية السويسرية، والتي دعت للتخلي عن استخدام حق النقض الفيتو، ضد القرارات التي تهدف إلى منع أو إنهاء فظائع أو انتهاكات جسيمة؛

وختاماً، اسمحوا لي أن أشير إلى أنه، وفي سبيل تحقيق اتفاق دايتون للسلام في يوغوسلافيا السابقة، أعفى الرئيس ميلوسوفيتش من المساءلة، لكنه، وكأي قاتل محترف، عاد لممارسة إدمانه على قتل الأبرياء، ولم يتوقف حتى ألقى القبض عليه وتمت محاكمته أمام محكمة الجنايات الدولية.

تذكروا، لطفاً، وفي جميع الخطوات التي تتخذونها لدفع مسار السلام في سورية، أن الفضيلة الوحيدة في الحرب هي انتهاءها. إلا أن أي اتفاق سياسي لا يتضمن العدالة لن يؤدي في أحسن الأحوال إلا إلى وقف مؤقت لإطلاق النار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد درويش على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان

باسم النرويج وأيرلندا، بصفتها مشاركتين في صياغة القرارات بشأن الملف الإنساني السوري. وأود أولاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

كما سمعنا مرات عديدة، لا تزال الحالة الإنسانية في سورية مثيرة للقلق. وقد أدى النزاع وانعدام الأمن الغذائي والجفاف ومرض فيروس كورونا والاقتصاد المنهار إلى إلحاق خسائر فادحة بالشعب السوري، خسائر ما برح يتكبدها منذ فترة طويلة جداً. ويعيش ٩٠ في المائة من الناس في سورية في فقر. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء الطابع الجنساني للنزاع، بما في ذلك تفاقم خطر الزواج المبكر للفتيات والفتيان، وإزاء خطر التجنيد في الجماعات المسلحة. ويؤكد ذلك ضرورة الأخذ بنهج كلي أوسع نطاقاً للاستجابة الإنسانية، استجابة

بقوة، خلال العام الماضي، من أجل تجديد الآلية السورية العابرة للحدود لمدة عام وتوسيع نطاقها لمعالجة هذه الأزمة وغيرها من الأزمات التي يواجهها الشعب السوري، ولهذا السبب يجب أن نمدد الآلية في كانون الثاني/يناير لمدة ١٢ شهرا أخرى.

وفي مؤتمر بروكسل في أيار/مايو، أعلنت عن تخصيص الولايات المتحدة لأكثر من ٨٠٠ مليون دولار كمساعدات إضافية لخطّة الاستجابة الإنسانية السورية، واليوم أنا فخور بالإعلان عن تمويل إضافي جديد بأكثر من ٧٥٦ مليون دولار من المساعدات الإنسانية للشعب السوري. ومن شأن هذه المساعدة الجديدة أن توفر الإغاثة الفورية لملايين اللاجئين والنازحين. كما أنها ستساعد الشركاء في المجال الإنساني على توفير المياه النظيفة والغذاء ولوازم النظافة الصحية وإمدادات الإغاثة والمأوى وخدمات الحماية والمساعدة الحيوية في مجالات الصحة والتغذية. وستشمل أيضا تقديم الدعم لبرامج الإنعاش المبكر في جميع أنحاء البلد. وفي حالة عدم وضوح الأمر، اسمحوا لي أن أقول ذلك مباشرة: إن هذا التمويل يبين إلى أي مدى نرى أن الحالة ملحة ومتريدة، كما أنه يُظهر مدى التزامنا بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢).

وستمس المساعدات حياة السوريين في جميع المحافظات الـ ١٤. فهي تستجيب مباشرة لخطّة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، التي يمثل فيها الإنعاش المبكر أكثر من ربع أنشطتها. ولا نزال أكبر مانح في العالم لسورية لأننا ملتزمون. وكما قلت في سان فرانسيسكو في الأسبوع الماضي، نحن ملتزمون بخدمة شعوب العالم. ونحن لم ولن ننسى الشعب السوري. إن التزام الولايات المتحدة تجاه الشعب السوري وبالتنفيذ الكامل للقرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) أمر لا يقبل الجدل، ولكن لا يمكننا القيام بهذا العمل بمفردنا. فالاحتياجات ببساطة في سورية كبيرة جدا. ولذلك، فإننا ندعو البلدان الأخرى إلى الانضمام إلينا في بذل المزيد من الجهد والمزيد من العطاء.

وحتى في الوقت الذي نعمل فيه على حشد المزيد من المساعدات الدولية، فإننا نعلم أن الحل السياسي الدائم للنزاع هو وحده الذي سيسمح

في الصياغة، ما فتئنا ندعم باستمرار جميع طرائق إيصال المعونة الإنسانية، سواء عبر الحدود أو عبر خطوط التماس. هذه ليست مسألة اتخاذ واحد من خيارين. بل يجب السماح للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني باستخدام كلتا الطريقتين لتوفير الحماية والمساعدة وفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. ونريد أن نرى مزيدا من التقدم بشأن عمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس، ونشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية على تيسير ذلك. ولكن من الواضح تماما أيضا أن الآلية الإنسانية العابرة للحدود هي شريان حياة أساسي للملايين العديدة من المحتاجين في الشمال الغربي. ومع حلول فصل الشتاء، يجب علينا، كمجلس، أن نتحمل المسؤولية عن كفالة استمرار شريان الحياة.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر نائب المبعوث الخاص رشدي ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما. كما أعرب عن تقديري العميق للإحاطة التي قدمها السيد درويش، الذي نال الإعجاب بدعوته لتعزيز حرية التعبير والحوار في سورية، وهي دعوة تشكل تذكيرا هاما لنا جميعا.

ويتميز المركز السوري للإعلام وحرية التعبير بأنه أول منظمة سورية غير حكومية تحصل على اعتماد الأمم المتحدة على الإطلاق. ونحن جميعا ممتنون للعمل الذي يواصل القيام به.

كما أوضح مقدمو الإحاطات اليوم، لا يزال الشعب السوري في خطر. ولم يحرز نظام الأسد وغيره تقدما يذكر في معالجة الحالة السياسية على النحو المتوخى في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن المؤلم أن نسمع عن استمرار تدهور الحالة الإنسانية في الميدان. إن حالة نقشي الكوليرا الجديدة التي ذكرها للتو السيد غريفيث، ومؤخرا أيضا منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية رضا، تشكل تهديدا خطيرا للشعب السوري. إنها أزمة أخرى تواجه الشعب السوري، الذي اضطر إلى تحمل أكثر من ١١ عاما من النزاع - نزاع أودى بحياة أكثر من ٣٥٠ ألف شخص، وشرّد ١٣ مليون شخص ودفع أكثر من مليوني شخص صوب انعدام الأمن الغذائي الحاد. لقد كانت الولايات المتحدة داعما ملتزما للشعب السوري. ولهذا السبب ضغطنا

بالإعلان عن التمويل الجديد البالغ ٧٥٦ مليون دولار، لدعم تلبية الاحتياجات الماسة للشعب السوري.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة رشدي والسيد غريفيث والسيد درويش على ما قدموه من معلومات مستكملة عن الحالة في سورية.

(تكلم بالإنكليزية)

لم تتحسن الحالة في سورية منذ جلستها السابقة (انظر S/PV.9117). فلا تزال الفظائع وأمر لا يمكن القبول بها مستمرة في خضم فوضى قائمة. وسأحاول ألا أكرر الأشياء التي ذكرناها في جلساتنا العديدة السابقة، وسأقتصر في ملاحظاتي على بضع نقاط رئيسية.

أولاً، فيما يتعلق بالحالة ميدانياً، تستمر الأعمال العدائية الجارية، بما في ذلك الغارات الجوية والقصف في جميع أنحاء البلد، مخلفة، كالمعتاد حصيلة كبيرة من الخسائر البشرية ومن المدنيين النازحين والهياكل الأساسية المدنية المدمرة. ولا يزال النزاع محتدماً في مناطق الخطوط الأمامية وغيرها من الجيوب في جميع أنحاء البلد، مع وجود خطر حاد دائم يتمثل في حدوث تصعيد كبير. وغني عن القول إن الأعمال القتالية، وبصفة عامة، الأزمة المتعددة الأبعاد المستمرة، تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية الفظيعة أصلاً.

ثانياً، كما سمعنا مرة أخرى من وكيل الأمين العام غريفيث، يجب أن تصل المساعدات الإنسانية إلى الجميع، في كل مكان، وكما سمعنا للتو من وفد الولايات المتحدة، ينبغي أن تجلب الإغاثة للمحتاجين في سورية. ونؤيد تنفيذ جميع جوانب القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) المتعلقة بالآلية العابرة للحدود خلال الأشهر المقبلة، فضلاً عن مبادرات الإنعاش المبكر ووصول المساعدات الإنسانية من خلال جميع الطرائق، بما في ذلك عمليات التسليم عبر خطوط التماس، ونبقى مقتنعين بالحاجة الماسة إلى الآلية بوصفها شريان الحياة الوحيد للملايين في الجزء الشمالي الشرقي. كما ندعو إلى تجديدها لمدة ١٢ شهراً على الأقل في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

للشعب السوري بإعادة البناء والتعافي. إن السلام العادل والدائم هو الجواب الوحيد. وقد حدد المجلس بوضوح سبيلاً لتحقيق هذا السلام في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وللأسف، فإن نظام الأسد أوقف، بمساعدة من روسيا، هذه العمليات وأفسدها باستمرار، مما أدى إلى نشر المزيد من العنف وعدم الاستقرار. ويجب وضع حد للتأخيرات التي لا أساس لها وغير الضرورية في عمل اللجنة الدستورية.

وفي حين أبلغت روسيا المجلس مراراً وتكراراً بضرورة أن تكون العملية السياسية في سورية بقيادة سورية وبأن يمتلك السوريون زمامها، فإنها تواصل عرقلة عمل اللجنة الدستورية لأسباب لا علاقة لها بسورية على الإطلاق. ولهذه التأخيرات تكلفة بشرية. لقد سلب عدم الاستقرار والعنف من اللاجئين السوريين حلم العودة إلى ديارهم. ونشيد بالدول الأعضاء التي لا تزال تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين. وبينما يأمل العديد من اللاجئين في العودة إلى سورية، ينبغي ألا يضغط عليهم أي طرف للمخاطرة بحياتهم للقيام بذلك. ففي نهاية المطاف، لا يزال أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ شخص محتجزين تعسفاً ومفقودين داخل سورية. والغالبية العظمى من الاعتقالات هي حالات اختفاء قسري على أيدي نظام الأسد.

وكما يوضح آخر تقرير للأمين العام A/76/890 بشأن هذه المسألة، لم يحرز نظام الأسد تقدماً يذكر في معالجة حالات الاحتجاز والاختفاء. وهذه ليست بيئة ترحيبية. وإلى أن يتم كشف مصير جميع المفقودين أو المحتجزين تعسفاً، فإننا لن نلتزم الصمت ولا يمكننا ذلك. ولن يعود النازحون داخلياً واللاجئون إلى ديارهم ما داموا يخشون على سلامتهم وسلامة أحبائهم.

إنه لأمر محبط جداً أن تُعقد نفس الجلسة شهراً بعد شهر ولا نشهد تقدماً نحو تحقيق سلام طويل الأجل. لقد حان الوقت لكي يفي نظام الأسد وروسيا بالتزاماتهما. وحان الوقت لكي يتحملا المسؤولية عن العنف وعدم الاستقرار. وحان الوقت لأن نفعل الصواب من أجل الشعب السوري. وفي غضون ذلك، أتعهد بأننا سنواصل الضغط والدفع قدماً نحو إحراز تقدم وسنواصل بذل كل ما في وسعنا، كما فعلنا اليوم

فالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تكتسي أهمية حاسمة لتحقيق السلام المستدام، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إذ لا يمكن بناء مستقبل مستدام يسوده العدل فوق جبل الجرائم المرتكبة في سورية. ويحتاج السوريون إلى مستقبل يمكنهم بناءه بأنفسهم، ولكن يجب أن يكون ذلك في جو من الحرية والعدالة.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، غابون وغانا وكينيا.

نشكر نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيدة نجاه رشدي، ووكيل الأمين العام للأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتهما ومعلوماتهما المستكملة بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية.

ونحيط علما أيضا بتعليقات السيد درويش، ونرحب بممثلي سوريا وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

ومن المؤسف أنه لم يحدث أي تغيير إيجابي جدير بالذكر بشأن الحالة في سوريا، على الرغم من الاجتماعات الشهرية للمجلس. ولا يزال البلد يعاني من عدم الاستقرار السياسي والعنف، مما أدى إلى نشوء أزمة إنسانية بأبعاد غير مسبوقة تتفاقم باستمرار. وسنركز في بياننا هذا الصباح على الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية للمسألة.

لا يوجد حل عسكري للأزمة التي طال أمدها بشكل مفرط في سوريا. ونكرر التأكيد على أن أنجع سبيل لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين هو تنفيذ عملية سياسية يقودها ويملكها السوريون وتلبي تطلعات الشعب السوري ويضطلع بها بدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما الدور التيسيري للأمم المتحدة. واليوم، نناشد الأطراف وأصحاب المصلحة أن يعطوا فرصة جديدة للعملية السياسية الهشة، بوسائل تشمل العناصر الثلاثة التالية.

أولاً، لا بد من العودة إلى عقد اجتماعات الدورة التاسعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية التي يقودها ويملكها السوريون وتيسرها

ثالثاً، فيما يتعلق بالمسار السياسي، نتمنى أن نسمع المزيد من الأخبار عن اللجنة الدستورية التي يقودها السوريون تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف بدلا من محاضر اجتماعاتها المتعاقبة عندما تُعقد أو يسمح رعاة النظام بعقدها. ونؤيد بقوة جهود المبعوث الخاص ونهجه التدريجي، ولكنه لا يستطيع أن يعمل بمفرده. فانهدام الثقة يقوض الجهود الحقيقية التي يبذلها هو وغيره. ومن دون الإرادة والجهود الحقيقية، سيستمر المأزق الحالي، مما يطيل أمد معاناة بلد في حاجة ماسة إلى الأمل. ونرحب بمشاركة المجتمع المدني في تلك العملية.

رابعاً، تسببت سنوات الحرب الـ ١١ الطويلة الماضية، التي تخللتها أسوأ الفظائع والانتهاكات الجسيمة والواسعة الانتشار لحقوق الإنسان، في ألم يفوق الوصف للسكان المدنيين في سورية. إن أعداد المعتقلين والمفقودين في سورية حالياً هي من بين الأعلى في العالم. وقد دعونا مرارا وتكرارا في هذه القاعة إلى إنشاء آلية مستقلة ذات ولاية دولية قوية لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم. ونشيد بدراسة الأمين العام عن كيفية تعزيز الجهود، بما في ذلك من خلال التدابير والآليات القائمة، لتوضيح مصير وأماكن وجود المفقودين في سورية وتقديم الدعم لأسرهم. وينبغي أن يشكل تحقيق نتائج ملموسة من أجل إغاثة الأسر وبناء الثقة والطمأنينة في أوساط السوريين أولوية رئيسية، كما سمعنا السيد درويش يقول عن حق.

خامساً، لا تزال الحالة الأمنية العامة في مخيم الهول مروعة، مع ورود تقارير تفيد بتزايد عدد حالات العنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال وضع النساء والأطفال في "مخيمات الأرامل" في شمال غرب سورية بعيدا عن الأنظار إلى حد كبير. فالنساء والأطفال يعيشون تحت تهديد العنف، دون أي وسيلة لكسب لقمة العيش ولا يستطيعون الحصول على الخدمات الأساسية. والأطفال معرضون للخطر بشكل خاص، ويشارك الكثيرون منهم في عمالة الأطفال في المخيمات. ونتساءل كيف ستكون شاكلة هؤلاء الأطفال، الذين نشأوا في مثل هذه الظروف الرهيبة، عندما يكبرون.

أخيراً، أود أن أسلط الضوء على مسألة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

إطلاق النار على الصعيد الوطني وتقييد الجميع به. ومن الضروري أيضا أن تلتزم الأطراف بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والهياكل الأساسية المدنية، وفقا للقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وكما ذكر المبعوث الخاص مرارا وتكرارا، وكما يتضح بشكل متزايد، فإن الخيارات العسكرية لن تنهي الحرب.

وبالإضافة إلى ذلك، تشدد مجموعة الدول الأفريقية الثلاث على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات جماعية حاسمة لمكافحة الجماعات المدرجة في قائمة مجلس الأمن، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهيئة تحرير الشام، بطريقة تكفل العدالة للضحايا الذين عانوا من هذا الخطر.

وبالانتقال إلى الوضع الإنساني البائس، تلاحظ المجموعة بقلق أنه قد تفاقم بشكل كبير بسبب تدهور الوضع الاقتصادي. ونتيجة لذلك، يعاني أكثر من ٤ ملايين سوري من انعدام الأمن الغذائي، في حين يحتاج ما يصل إلى ٥,٥ ملايين شخص إلى مساعدة غذائية، وليست لديهم وسيلة مأمونة للحصول على الماء. وقد نتجت عن ذلك الوضع علة اجتماعية أخرى، منها الزواج المبكر والتجنيد في الجماعات المسلحة.

ولذلك فإن آلية المعونة عبر الحدود، التي تكملها عمليات التسليم عبر الخطوط، هي سبيل حيوي لإيصال المساعدة الإنسانية. ويجب أن تستمر حتى مع استمرار الجهود الرامية إلى توسيع نطاق عمليات التسليم عبر الخطوط.

ولتخفيف العبء الإنساني الهائل في المخيمات، ندعو الدول إلى إعادة مواطنيها، ولا سيما منهم النساء والأطفال وكبار السن، من المخيمات في سوريا، مثل مخيم الهول، حيث تعرضوا لانعدام الأمن الشديد ولظروف لاإنسانية.

وتشجع مجموعة الدول الأفريقية الثلاث أيضا على تقديم المزيد من الدعم لأنشطة الإنعاش المبكر وسبل كسب الرزق في إطار خطة الاستجابة الإنسانية للمنظمة. وسيساعد ذلك السوريين بشكل كبير على الصمود والعودة إلى الحياة الطبيعية.

الأمم المتحدة. ويتعين على الأطراف أن تتفق على طرائق استئناف المحادثات في أقرب وقت ممكن بغية المساعدة على إرساء الأساس لاستئناف العملية السياسية التي طال انتظارها. ويجب أن تُظهر الإرادة السياسية والالتزام من خلال المشاركة البناءة التي تؤدي إلى نتائج ملموسة.

ثانيا، يجب أن تتخبط الأطراف في تدابير بناء الثقة. وهذا يعني معالجة حالة المحتجزين، بما في ذلك تيسير الإفراج عن المحتجزين من الفئات الهشة، مثل المسنين والنساء والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إيضاح وضع الأشخاص المفقودين سيشكل أيضا تدبيرا مهما من تدابير بناء الثقة. وستشكل المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره الصادر مؤخرا عن تلك المسألة A/76/890 نقطة انطلاق جيدة. وسيسهل التقدم المحرز في ذلك المجال أيضا في النهج التدريجي الذي يتبعه المبعوث الخاص وفقا للقانون الدولي الإنساني.

ثالثا، يجب على أصحاب المصلحة الإقليميين والمجتمع الدولي أن يعززوا دورهم في دعم العملية السياسية. وينبغي أن يتمشى ذلك مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يظل أفضل خريطة طريق لتحقيق الحل السياسي المنشود بطريقة تراعي مصالح أوسع طيف من السكان السوريين، بمن فيهم النساء والمجتمع المدني. وفي ذلك الصدد، فإن ما أدلى به مؤخرا المبعوثون متقاربو التفكير من بيانات حول الالتزامات بشأن سوريا في ٣١ آب/أغسطس، فضلا عن الالتزامات الدولية التي تعهد بها المبعوث الخاص مؤخرا كجزء من سعيه لإيجاد حل دائم للنزاع السوري، هي خطوات مشجعة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تشعر مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بالقلق إزاء استمرار الضربات الجوية العشوائية والقصف المتبادل والهجمات الصاروخية، فضلا عن استخدام الأجهزة المتفجرة على الخطوط الأمامية. وغالبية ضحايا ذلك العنف الذي لا هوادة فيه هم من المدنيين، ومنهم النساء والأطفال والعاملون في المجال الإنساني. ونحن ندين ذلك العنف غير الضروري، الذي لن يؤدي إلا إلى تقويض جهود السلام. والحاجة ملحة لاحترام وقف

المتنوع في العملية السياسية. ونرحب بالتقرير الذي أصدرته اليوم لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/48/70)، الذي يسلط الضوء على الأثر غير المتناسب للنزاع على النساء والفتيات. وكما يوضح تقرير اللجنة، يتحمل النظام السوري وحلفاؤه المسؤولية الرئيسية عن الدمار في سوريا.

وقد أوضحت البيانات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التحدي الإنساني الصارخ، الذي تفاقم بسبب تزايد عدم اليقين لدى مقدمي الخدمات الإنسانية. ويجب أن نكفل حصول ١٤,٦ مليون سوري يحتاجون إلى المساعدة على المساعدة بأكثر الطرق الممكنة كفاءة وفعالية، ووفقا للقانون الدولي الإنساني. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها السيد غريفيث بشأن إيصال الإمدادات عبر خطوط التماس، من الواضح أنه لا يوجد بديل عن نطاق وحجم العملية عبر الحدود الصادر بها تفويض عن المجلس. ونتطلع إلى رؤية المجلس متحدا في التزامه بإنقاذ الأرواح وتجنب أي تعطيل لذلك الجهد. حيث أن إنقاذ ملايين الأرواح يتوقف عليه.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):
أشكر أنا أيضا مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

تثير الاشتباكات المتكررة في سوريا، بما في ذلك نيران المدفعية، القلق. وتدين المكسيك الهجمات على مطار حلب في بداية هذا الشهر. ونتابع عن كثب الوجود العسكري والتحركات العسكرية على الحدود الشمالية. ندعو إلى احترام سيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها. ومن الواضح أننا يجب أن نضاعف جهودنا على وجه السرعة لضمان الاتفاق على وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

ونشيد بعمل المبعوث الخاص في تنسيق مناقشات اللجنة الدستورية والحوار المنتظم مع أصحاب المصلحة الإقليميين والمجلس الاستشاري للمرأة وممثلي المجتمع المدني. ونأسف لأن الدورة التاسعة للهيئة الصغيرة للجنة الدستورية لم تتمكن حتى الآن من الانعقاد، وخاصة أن الحاجة إلى تغيير مكان المحادثات تُستخدم كحجة لوقف عملها.

وفي الختام، تحت المجموعة المجلس على تتحية المصالح المتنافسة المتعددة جانبا، ومعالجة الملف السوري بموضوعية، وإثبات أنه لا يزال من الممكن الاعتماد على النظام المتعدد الأطراف للتوسط في السلام والأمن العالميين. وتقف دول المجموعة في تضامن مع الشعب السوري في سعيه لتحقيق السلام، وتؤكد من جديد احترامنا لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر نائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي ووكيل الأمين العام مارتين غريفيث على إحاطتهما، وكذلك السيد مازن درويش على كلماته الثاقبة. وأود بصفة خاصة، من خلال نائبة المبعوث الخاص رشدي، أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسون وفريقه على جهودهم المستمرة لتيسير التوصل إلى حل مستدام للنزاع في سوريا من خلال التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويشمل ذلك وقف إطلاق النار في جميع أرجاء البلد؛ وإتاحة وصول المعونة بدون عوائق؛ والإفراج عن المحتجزين تعسفا؛ وتهيئة ظروف العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين؛ وعقد انتخابات حرة ونزيهة وفقا لدستور جديد. وهما يحظيان بدعمنا الكامل، كما نؤيد نداء وكيل الأمين العام غريفيث من أجل إبداء الإرادة والنهوض بالعمل. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بتقديم المساعدات الإنسانية ودعم التعافي المبكر للشعب السوري.

وإزاء تلك الخلفية، من المخيب للأمل أن تواصل روسيا تعطيل عملية اللجنة الدستورية. وجنيف هي المكان المتفق عليه لما ينبغي أن تكون محادثات اللجنة الدستورية يقودها السوريون ويملكونها. وقد حان الوقت لتجاوز الكلام عن الأماكن، والانتقال إلى لب الموضوع.

ولكننا نتفق مع نائبة المبعوث الخاص رشدي على أن إحراز التقدم ممكن بالرغم من العراقيل. وفي ذلك السياق، نرحب بتقرير الأمين العام الذي صدر مؤخرا عن المفقودين A/76/890. فقد اختفى عشرات الآلاف من السوريين قسرا أو احتجزوا خلال النزاع، ولا تزال آلاف الأسر تنتظر أنباء أحبائها. وهي في حاجة إلى إجابات.

ويسرنا أيضا أن نعلم بعقد اجتماع المجلس الاستشاري للمرأة مؤخرا - وهي خطوة مهمة في تشجيع المشاركة المجدية للمرأة وتمثيلها

نؤكد بداية على ضرورة أن تظل الأزمة السورية في صدارة مناقشاتنا حول القضايا الملحة وأن تتصب جهودنا المشتركة على دعم المسار السياسي وتقريب وجهات النظر الدولية بشأن هذا الملف، مع الدعوة لوقف شامل لإطلاق النار في كافة أنحاء سوريا في سبيل إعادة الهدوء وخلق بيئة مناسبة تتيح للأطراف السورية التوصل إلى حل سياسي. ونؤكد هنا على دعمنا لجهود المبعوث الخاص في بناء الثقة بين الأطراف، آمليين اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه وأن تستأنف اللجنة الدستورية اجتماعاتها التي تظل خطوة أساسية في المسار السياسي.

وفي سياق التصعيد الحالي والمقلق، نجدد موقفنا الراض للتدخلات الأجنبية في سوريا، حفاظا على وحدتها وسيادتها وسلامة أراضيها. كما أن ارتفاع وتيرة الهجمات التي يشنها تنظيم داعش الإرهابي في مناطق متفرقة يؤكد على استمرار التهديدات التي يشكلها على أمن واستقرار سوريا والمنطقة بأكملها وضرورة التصدي له وعدم التواني في مكافحته.

يعاني معظم السوريين اليوم من غياب أبسط مقومات العيش والخدمات الأساسية كالكهرباء، في الوقت الذي تواصل فيه الأوضاع الاقتصادية التدهور. كما أن الأوضاع المزريّة في مخيم الهول تستدعي اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي، لا سيما مع استغلال داعش هذه الظروف لنشر أفكاره المتطرفة. ونشير على نحو خاص للظروف الصعبة للنساء والفتيات في المخيم. فكما تفيد تقارير الأمم المتحدة، إن ٧٥ في المائة من جرائم القتل التي حدثت في المخيم هذا العام ارتكبت بحق النساء، مع وجود بلاغات عن حالات عنف جنسي، الأمر الذي يؤكد على الحاجة لتوفير الحماية لهن والاستجابة لاحتياجاتهن.

ونسلم أيضا الضوء على الأخطار التي تشكلها الألغام والذخائر غير المتفجرة على السوريين، حيث إن شخصا من بين كل شخصين في البلد معرض لخطر الموت أو الإصابة من الذخائر المتفجرة، فضلا عن عرقلتها للعمليات الإنسانية، مما يقتضي مواصلة العمل للتخلص منها، إذ نثني على جهود الجهات المعنية - ومنها دائرة الأمم المتحدة

يجب أن نعمل لوضع تدابير لبناء الثقة، وكذلك بشأن مسألة المحتجزين والأشخاص المفقودين والمساءلة، لأن أماكن وجود ١٠٠ شخص على الأقل غير معروفة. وتحيط المكسيك علما بالتقرير الأخير للأمين العام A/76/890 وتسلم بأهمية إحراز تقدم في الوقوف على الوقائع وتحديد هوية الرفات وتقديم الدعم الكامل للضحايا ولأسر الأشخاص المفقودين وأولئك الذين احتجزوا تعسفا. ويجب أيضا تعزيز المساءلة. وبالنظر إلى أننا لا نستطيع إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، يكرر بلدي دعوته إلى التعاون مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، والتحقيقات الجارية بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية.

ونلاحظ عدم إحراز تقدم في سوريا على المسار السياسي ومسار الأسلحة الكيميائية. كما أن التقدم المحرز على الجبهة الإنسانية غير كاف في ظل السياق الحالي المتمثل في انعدام الأمن الغذائي، الذي تفاقم بسبب تقلب أسعار الوقود والسلع الأساسية في السوق الدولية، فضلا عن الظروف المعاكسة المتصلة بالمناخ مثل نقص المياه. وتجبرنا هذه الحالة على الاستخدام الفعال لجميع الآليات المتاحة لتوزيع المساعدة الإنسانية. وعلى مدار أكثر من عام، عبرت ست قوافل إنسانية خطوط النزاع باتجاه الشمال الغربي. ونأمل أن تستأنف قريبا بعثة رأس العين في الشمال الشرقي، والتي كانت قد علقت بسبب تزايد انعدام الأمن. وأخيرا، إن الآلية العابرة للحدود تفيد أكثر من ٢,٤ مليون شخص كل شهر، مما يشهد على أنه لا يوجد بديل، سواء من حيث الحجم أو النطاق، لتلك الآلية، وأن العمليات عبر خطوط التماس مكتملة لها.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيدة نجاة رُشدي على أول إحاطة تقدمها للمجلس منذ توليها منصبها الجديد، والشكر موصول للسيد مارتين غريفيث على إحاطته الوافية. كما استمعنا باهتمام لمداخلة السيد مازن درويش.

اللجنة الدستورية. وتؤيد أيرلندا التعاون الجاري مع المجلس الاستشاري للمرأة والمجتمع المدني. ويجب أن يكون أي دستور جديد والعملية السياسية ذات الصلة شاملة تماما ويجب أن تستفيد من المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة. وأيرلندا مستعدة لتقبل تدابير بناء الثقة القائمة على نموذج الشيء مقابل الشيء، شريطة أن تشارك دمشق بشكل هادف.

ونرحب بدراسة الأمين العام بشأن الأشخاص المفقودين في سوريا. ونردد رسالة تقديره للضحايا وأسرهم وللمجتمع المدني على إسهاماتهم القيمة. ونعتقد أن الآلية المقترحة والدعم المقدم لأسر المفقودين يمكن أن يقدم بعض الإجابات عن مصير ذويهم. وتدعو أيرلندا دمشق إلى أن تكون أكثر شفافية بشأن الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفا، ولا سيما بشأن تنفيذ مرسوم العفو الذي أعلن عنه في نيسان/أبريل.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما. كما استمعت بعناية شديدة إلى البيان الذي أدلى به السيد درويش.

إن السبيل الوحيد لحل المسألة السورية هو عملية سياسية يقودها السوريون ويتولون زمامها. وترحب الصين بالجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص وفريقه لتعزيز العملية السياسية في سورية. ونأمل أن تشارك الأطراف المعنية بصورة بناءة مع الأمم المتحدة لحل الخلافات المتعلقة بدورة الهيئة المصغرة للجنة الدستورية على النحو المناسب بغية عقد اجتماع في وقت مبكر وإحراز تقدم كبير. وقد اقترح المبعوث الخاص بيدرسن النهج التدريجي الذي يقضي إلى تهيئة الظروف المواتية للعملية السياسية. وتؤيد الصين استمرار المبعوث الخاص في الاتصال بالأطراف في ذلك الصدد.

إن سورية لا تزال تواجه حالة أمنية معقدة، في الوقت الحاضر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد معيارا موحدا على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لمكافحة جميع القوى الإرهابية في سورية بنهج عدم التسامح مطلقا. ويجب أن تتوقف أي أعمال تتغاضى عن القوى الإرهابية أو تؤويها أو تستغلها سياسيا.

للإجراءات المتعلقة بالألغام - في توعية المجتمعات المحلية في سوريا حول مخاطرها.

وتبقى مسألة توفير الدعم لمشاريع الإنعاش المبكر جوهرية لتحسين أوضاع السوريين، وبالمثل فيما يتعلق بضمان إيصال المساعدات الإنسانية لكافة المحتاجين في جميع أنحاء سوريا دون عوائق وبحيادية. ونؤكد هنا على ضرورة توفير الظروف الأمنية المناسبة لتمكين القافلة الإنسانية من المرور إلى رأس العين. كما نرحب بإعادة تشغيل مطار حلب باعتباره أساسا لتيسير رحلات "الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة".

وخاتما، تؤكد دولة الإمارات مجددا على التزامها بدعم الجهود لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، يُعيد للسوريين الأمن والاستقرار المنشودين.

السيد ماينث (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما اليوم. وأود أيضا أن أشكر مقدم الإحاطة من المجتمع المدني، مازن درويش، على وجهات نظره القيمة. سأركز على الحالة السياسية في بياني، حيث أن زميلتي النرويجية، التي تكلمت بالنيابة عن أيرلندا، تناولت المسائل الإنسانية.

تدعم أيرلندا جهود المبعوث الخاص لوقف التصعيد، سواء في الشمال أو في جميع أنحاء سوريا. فأني تصعيد عسكري لن يؤدي إلا إلى زيادة الأضرار التي يعاني منها الشعب السوري. ومع ذلك، فإن الخسائر المروعة في الأرواح البشرية، بما في ذلك أرواح الأطفال، لا تزال مستمرة. وفي عام ٢٠٢١ وحده، توفي أو جرح قرابة ٩٠٠ طفل، ليصل العدد الإجمالي للأطفال الذين قُتلوا أو أصيبوا منذ عام ٢٠١١ إلى ما يقرب من ١٣ ٠٠٠.

وتؤيد أيرلندا أيضا جهود المبعوث الخاص في استعادة الزخم للعملية السياسية. ونجدد دعواتنا إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ونحث دمشق على المشاركة الكاملة وبصورة مجدية في

المصلحة أي مؤشر على المرونة أو التسوية. ونأمل أن تتخطى جميع الأطراف بصورة بناء وهادفة مع المبعوث الخاص في سعيه إلى تيسير العملية السياسية تمثيلاً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وما زلنا نعتقد أن جهوده، ولا سيما نهج الخطوة مقابل خطوة، تحتاج إلى دعم المجلس.

ونأمل أن تواصل الأطراف الفاعلة الإقليمية الاضطلاع بدور هام، مكمل جهود المبعوث الخاص. وبشكل استمراري تطبيع علاقات سورية مع جيرانها العرب، في ذلك السياق، تطوراً مطمئناً. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء أعمال الجهات الفاعلة الخارجية التي تعرض سيادة سورية وسلامتها الإقليمية للخطر. لذلك لا يمكن أن يفضي إلى العملية السياسية.

وعلى الجبهة الأمنية، لا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة العامة في سورية. فثمة حاجة ملحة للقيام بمحاولات جادة للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني في سورية. ونعتقد أن انسحاب جميع القوات الأجنبية ضروري لتحقيق ذلك الهدف.

وما فتئت الهند تحذر باستمرار من التهديد الذي يلوح في الأفق المتمثل في عودة ظهور الجماعات الإرهابية في سورية. ولا تزال الجماعات التي صنفتها الأمم المتحدة إرهابية تكتسب قوة في البلد. ولا يمكن ولا ينبغي المساس بالكفاح العالمي ضد الإرهاب لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة. ولا يمكن تعزيز مصداقية كفاح المجتمع الدولي الجماعي ضد الإرهاب إلا بكفالة مساءلة الإرهابيين والجماعات الإرهابية.

وتواصل الهند الدعوة إلى تقديم مساعدة إنسانية معززة وفعالة لجميع السوريين في جميع أنحاء البلد من دون تمييز أو تسييس أو شروط مسبقة. وعلى الرغم من أن أهمية العمليات العابرة للحدود وإمكانية التنبؤ بها، فإنها لا يمكن أن تعمل إلى الأبد. وينبغي أيضاً اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة العقبات التي تعوق سير العمليات عبر خطوط التماس.

ويجب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. إن نشر قوات بشكل غير قانوني أو إنشاء قواعد عسكرية في سورية، في غياب موافقة الحكومة السورية، يشكل انتهاكاً خطيراً لسيادة البلد وسلامته الإقليمية. ولا تتماشى هذه الأعمال بأي حال من الأحوال مع الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة والتصرف بدقة وفقاً له.

لقد اتخذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) قبل أكثر من شهرين. ومنذ ذلك الحين، لم تكتمل سوى عملية واحدة لإيصال المساعدات عبر خطوط التماس في شمال غرب سورية، من دون أي تحسن من حيث الكفاءة أو النطاق. وأود أن أعيد التأكيد على أن طريقة الإغاثة عبر الحدود ليست سوى ترتيب مؤقت تم في ظل ظروف استثنائية. ولا بد من التعجيل بالانتقال إلى عمليات الإغاثة عبر خطوط التماس، وينبغي وضع جدول زمني واضح لإنهاء إيصال عبر الحدود في نهاية المطاف.

وقد بعث الممثل الدائم لسورية رسالتين إلى رئيس المجلس، يومي ٢ و ٧ أيلول/سبتمبر، يدين الهجمات على مطاري دمشق وحلب. فهذان المطاران مركزان هامين لنقل الإمدادات الإنسانية عبر خطوط التماس. فيجب أن تتوقف فوراً جميع الهجمات على البنى التحتية الإنسانية.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلت بالإنكليزية): أشارك الآخرين في شكر السيدة رشدي على إحاطتها وأرجو لها كل النجاح في مهمتها الجديدة. كما نشكر وكيل الأمين العام غريفيث والسيد درويش على ما قدماه من معلومات بأخر المستجدات عن الحالة الإنسانية.

إننا نرى أن الجمود في العملية السياسية أصبح أمراً لا يمكن تحمله. فلم تجتمع الهيئة المصغرة للجنة الدستورية منذ أيار/مايو، وكما يتضح من الإحاطة التي قدمت اليوم لا يزال الغموض يلف مصير الجولة المقبلة. وعلى الرغم من أن الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للانخراط مع جميع أصحاب المصلحة جديرة بالثناء، لم يظهر بعد أي أثر إيجابي على المسار السياسي. والأسباب واضحة: فالعوامل الخارجية تعوق العملية السياسية في سورية؛ ولم يظهر أصحاب

وتؤيد البرازيل تنفيذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) من جميع جوانبه. فيجب أن تستمر المساعدة الإنسانية في الوصول إلى جميع المحتاجين إليها بجميع الطرائق - عبر الحدود وعبر خطوط التماس - وبدعم من مشاريع الإنعاش المبكر الذي لا غنى عنه. وما يثير القلق أن التمويل الإجمالي لخطة الاستجابة الإنسانية في سورية يبلغ حاليا حوالي ٢٥ في المائة فقط من الأموال المطلوبة. فيجب أن يستمر إحراز التقدم في الإنعاش المبكر، ونشيد بالتزام الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

إن مسألة إعاقة أعمال العنف قدرة الأمم المتحدة على العمل أمر يثير قلقا بالغا. وتذكر البرازيل جميع الأطراف بالتزامها بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق إلى المدنيين المحتاجين في جميع أنحاء سورية.

ونود أيضا أن نكرر التأكيد على أنه يجب عدم إغفال الآثار الإنسانية للجزءات. ولا يصور تقرير الإنذار المبكر الصادر عن برنامج الأغذية العالمي حول بؤر الجوع الساخنة سيناريو بالغ الصعوبة بالنسبة لسورية فحسب، بل يذكر أيضا إنه يمكن إلقاء اللوم على الجزاءات. وتكرر البرازيل تأكيد أهمية إجراء تقييم شامل للعواقب الضارة المحتملة للجزاءات الانفرادية على السكان المدنيين.

وستجرى قريبا الجولة الأولى من الحوار التفاعلي غير الرسمي المتوخى في القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). ونتطلع إلى إجراء مناقشة صريحة وغير مسبقة. وترى البرازيل أن من المهم جدا تعزيز الحوار القائم على المبادئ والمعرفة التقنية بشأن المسائل الإنسانية. في أوقات التوترات الجيوسياسية المتصاعدة والأزمات النظامية المتداخلة، فإن خطر أن تصبح العمليات الإنسانية جزءا من التنازلات السياسية المتبادلة ملموس جدا وربما لا مفر منه. ويجب أن نعطي الدبلوماسية والمبادئ فرصة للتخفيف من حدة ذلك الاتجاه. ونحن نعلم أنه في حين أن العمليات عبر الحدود التي يمكن التنبؤ بها لا غنى عنها في الوقت الراهن، فإنها لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. ويجب اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة العقبات التي تعوق عمل العمليات عبر خطوط التماس. ونرى في

وتعتقد الهند أن المساعدة الإنسانية لا ينبغي أن تكون مسألة مصالح سياسية. فلن يؤدي ربط المساعدة الإنسانية والإنمائية بإحراز تقدم في العملية السياسية إلا إلى تفاقم المعاناة الإنسانية. وسورية تعاني نقصا حادا في الوقود والطاقة. ويتعين على المجتمع الدولي كذلك أن ينظر في النهوض بالمشاريع التي توفر الوظائف والفرص الاقتصادية التي تشتد حاجة الشعب السوري إليها.

وفي الختام، أود أن أشدد على التزام الهند المستمر بتقديم المساعدة الإنمائية إلى سورية ودعم تنمية مواردها البشرية. وسيظل دعمنا المستمر للشعب السوري في سعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين ثابتا ولا يتزعزع.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

لقد أخبرنا المبعوث الخاص ببيدرسن الشهر الماضي (انظر S/PV.9117) أننا بحاجة إلى أن نكون صادقين بشأن عدم التطابق بين حجم جهودنا السياسية الجماعية وحجم التحدي المائل أمامنا - ونحن نتفق معه على ذلك.

تظهر علامات تصعيد عسكري مقلقة، مع وقوع المزيد من الضحايا المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية الأساسية. إننا ندعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حظر الهجمات العشوائية والالتزام باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية المنشأة بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، نأسف لعدم إحراز التقدم منذ تأجيل الدورة التاسعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية. ونشكر السيد بيدرسن والسيدة رشدي على جهودهما لحل المسائل التي تحول دون عقد الاجتماعات المقررة، ونأمل أن تتمكن اللجنة الدستورية من الانعقاد من جديد قريبا، ربما بأفكار جديدة وإرادة سياسية متجددة. ومن الناحية الإيجابية، نرحب بالاجتماع الأخير للمجلس الاستشاري للمرأة السورية.

إلى تفاقم الوضع المتقلب بالفعل. ومن المؤسف بشكل خاص أن المجتمع الدولي، بما في ذلك قيادة الأمم المتحدة، تجاهل النداءات العديدة التي وجهتها دمشق بشأن انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما تلك المتعلقة باحتلال الولايات المتحدة لأجزاء من سورية ونهبها للموارد الطبيعية للبلاد. ووفقا لوزارة النفط والموارد الطبيعية السورية، فإن خسائرنا في قطاع الطاقة منذ عام ٢٠١١ نتيجة لتصرفات الولايات المتحدة والإدارة الكردية تصل إلى أكثر من ١٠٧ مليارات دولار.

وبالنظر إلى الحقائق الحالية، يجب على الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، إعادة التفكير في نهجها والتخلي عن إصرارها المعيب على عزل سورية دوليا. وعلى وجه الخصوص، عليهم التوقف عن عرقلة عملية عودة سورية إلى الأسرة العربية. ويصب التطبيع السريع للعلاقات بين دمشق والمنطقة، فضلا عن إقامة حوار وتفاعل مع القيادة السورية، في مصلحة تسوية طويلة الأجل في سورية وتحقيق الاستقرار الشامل في المنطقة. ومن الناحية العملية، من شأن التطبيع أيضا أن يعزز فعالية جهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب، وبالتالي تعزيز الأمن الإقليمي، فضلا عن المساعدة في تحفيز عملية عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم.

ونأسف لأن الأدوات ذات الطابع الإنساني البحث تستخدم أيضا لترسيخ الانقسامات الإقليمية في البلد وتقويض سيادة دمشق. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك آلية تقديم المعونة الإنسانية عبر الحدود، التي أدى إنشاؤها كتدبير خاص ومؤقت في عام ٢٠١٤ إلى الالتفاف على الحكومة السورية وانتهاك المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. وتتجاهل الدول الغربية، تحت ستار قلقها المفترض على ٤ ملايين شخص من المحتاجين المزعمين في إدلب، في الواقع احتياجات الملايين المتبقية من السوريين، الذين يعيش معظمهم في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. فهي لا تحرمهم من المساعدة العاجلة فحسب، بل إنها أيضا تسيء التعافي المبكر للبنية التحتية المدنية الحيوية، التي هي على

الحوار التفاعلي فرصة للحصول على معلومات أكثر تفصيلا حول شواغل جميع الأطراف فيما يتعلق بالعمليات الإنسانية في سورية.

وفي الختام، تشكر البرازيل مرة أخرى المبعوث الخاص على محاولاته للتفاعل مع جميع الأطراف وتيسير العملية السياسية تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) واقتراح تدابير لبناء الثقة. وموقف البرازيل لم يتغير. إن العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على سلامة أراضي سورية وسيادتها، هي وحدها القادرة على إيجاد حل دائم للنزاع.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر نائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث على إحاطتهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية.

لا نرى بديلا عن إحراز تقدم بشأن الحالة في سورية إلا من خلال عملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة، في امتثال صارم للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وقد عزز ذلك الفهم الاجتماع الذي عقد في جنيف في ٧ أيلول/سبتمبر بين نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشنين، والمبعوث الخاص للأمين العام، غير بيدرسن. وفي ذلك السياق، نؤمن بأهمية استئناف عمل اللجنة الدستورية، التي تمثل أفضل صيغة للحوار المباشر بين السوريين وغير مرتبطة بمكان محدد. ومن جانبنا، سنواصل تيسير العمل السلس للجنة الدستورية من أجل كفالة أن يتمكن السوريون أنفسهم، بدون تدخل خارجي، من التوصل إلى اتفاق بشأن جميع القضايا المتعلقة المتعلقة بمستقبل بلدهم. وبالتعاون مع إيران وتركيا، شركائنا في صيغة أستانا، سنواصل تسهيل التطبيع طويل الأجل في سورية.

وفي ظل تلك الخلفية، لا تزال الحالة في الميدان متوترة بشكل موثوق. والتهديد المستمر بعملية عسكرية أخرى في شمال سورية، فضلا عن العدد المتزايد من الهجمات الاعتباطية من جانب القوات الجوية الإسرائيلية واستمرار الوجود العسكري الأجنبي غير القانوني للولايات المتحدة وحلفائها في منطقة أعالي الفرات وفي التتف يؤدي

إحراز تقدم في هذه القضية أمر ضروري للعملية السياسية الأوسع نطاقاً، وفي نهاية المطاف، للمصالحة في سورية. ولهذا السبب رحبنا بالعفو الذي أعلنته السلطات السورية في نيسان/أبريل. ومع ذلك، نأسف لعدم إحراز تقدم يذكر في تنفيذه. وسنواصل حث السلطات السورية على تكثيف جهودها لتنفيذ العفو وتبادل المزيد من المعلومات.

ونشعر بخيبة أمل إزاء استمرار عدم إحراز تقدم على المسار السياسي، بما في ذلك العملية المتوقفة في اللجنة الدستورية. وتؤيد النرويج تأييداً تاماً عمل المبعوث الخاص في تنفيذ جميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وسنواصل حث الأطراف على الإسهام بشكل بناء وبحسن نية في العملية السياسية، بما في ذلك اللجنة الدستورية. إن تصاعد العنف، وخاصة في شمال سورية، أمر مثير للقلق. والهجمات على المدنيين غير مقبولة ولا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة المتردية أصلاً. ونكرر نداءنا إلى جميع الأطراف بالتقيد بالتزاماتها بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وتبرز تلك التطورات السلبية كذلك الحاجة العامة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أشكر السيدة رشدي والسيد غريفيث والسيد درويش على إحاطاتهم. من الواضح أنه لن يكون هناك سلام دائم في سورية دون حل سياسي. فالحالة في الميدان ما زالت متقلبة لأن الحرب لم تنته بعد. وقد توقفت العملية السياسية. واللجنة الدستورية لم تعد تعقد الاجتماعات. ولم يوافق النظام على تبادل أي معلومات عن تنفيذ آخر مرسوم للعفو. وبعد ١١ سنة من النزاع، للسوريين الحق في التمتع بالسلام وفقاً للشروط المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي أود أن أذكر المجلس بأنه اتخذ بالإجماع. ويسلم أحد أحكامه بأن وقف إطلاق النار يقتدر بتنفيذ عملية سياسية ملموسة. وتؤيد فرنسا المبعوث الخاص في السعي إلى تحقيق ذلك الهدف.

وعلى الرغم من أن عدد المفقودين في سورية يقدر بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠، فإن النظام لا يزال يرفض نشر قوائم الأسرى أو إصدار

وشك الانهيار. وفي الوقت نفسه، تخنق الولايات المتحدة وحلفاؤها السوريين بعقوبات أحادية الجانب غير قانونية، بينما يقدمون في الوقت نفسه امتيازات واضحة في المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق.

ومن الواضح أيضاً رغبة البلدان المضيفة في التمسك باللاجئين السوريين بأي ثمن، فضلاً عن استمرار وجود مخيمي الهول والركبان، حيث الوضع الإنساني سيئ إلى حد كبير. فالوضع الأمني في الهول، على سبيل المثال، خارج عن السيطرة. وأصبحت جرائم القتل مع سبق الإصرار شائعة هناك. ونؤكد أن كل المسؤولية عما يحدث شمال الفرات، وكذلك في منطقة التنف المصطنعة التي أنشأتها واشنطن والمليئة بالمقاتلين من جميع الأنواع، تقع بالكامل على عاتق الولايات المتحدة.

إننا نعتبر اتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) ليس حلاً وسطاً صعباً فحسب، بل أيضاً تدبيراً عاجلاً لعدم تسييس المساعدة الإنسانية الدولية المقدمة إلى سورية وتوسيعها. ويشمل ذلك إقامة وصول مستدام عبر خطوط التماس إلى جميع أنحاء البلد خارج دمشق والاستعادة السريعة لإمدادات المياه والكهرباء والمرافق الطبية والتعليمية والإسكان. كما نعلق أهمية كبيرة على الفرصة التي يتيحها هذا القرار لأول مرة لإجراء تبادل مفتوح للآراء في نيويورك بشأن طرائق محددة للنشاط الإنساني في إطار حوار تفاعلي غير رسمي. ونتطلع إلى المشاركة البناءة في الجولة الأولى من المناقشات، المزمع إجراؤها هذا الشهر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلبت ممثلة النرويج الكلمة للإدلاء

ببيان آخر.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بشأن

الحالة السياسية في سورية بصفتي الوطنية كممثلة للنرويج. أشكر مرة أخرى نائبة المبعوث الخاص والسيد درويش على ملاحظتهما.

إن مسألة الأشخاص المفقودين والمحتجزين تعسفا في سورية ذات أهمية حيوية، وترحب النرويج بتقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عن الأشخاص المفقودين في سورية A/76/890. وإن

واستهدافها الممنهج والمتعمد للمرافق والبنى المدنية في سورية. فخلال أسبوع واحد استهدفت قوات الاحتلال

الإسرائيلي مطار حلب الدولي مرتين بعدد من الصواريخ مما تسبب بخروج المطار عن الخدمة جراء الأضرار في المهبط والأجهزة الملاحية، وأثر سلباً، كما قال السيد غريفيث، على العمليات الإنسانية للأمم المتحدة.

إن جرائم العدوان وجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل في سورية باتت تأخذ شكلاً تصاعدياً ومنهجياً خطيراً، وتستوجب الشجب والإدانة من قبل مجلس الأمن، ومحاسبة إسرائيل على أفعالها. لهذا يجدد بلدي مطالبته مجلس الأمن، والمعنيين في الأمانة العامة للأمم المتحدة، بممارسة الولايات المعقودة لهم بموجب الميثاق، وإدانة هذه الاعتداءات الإسرائيلية التي تزيد من تصعيد الأوضاع المتوترة أصلاً في المنطقة، وتهدد السلم والأمن الدولي. إن النزاعات والخلافات بين المسؤولين الإسرائيليين لا يمكن أن تكون مبرراً لهم لشن مثل هذه الاعتداءات. إن قيام مجلس الأمن بإدانة الاعتداءات الإسرائيلية لن يكون ممكناً ما لم ترفع الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيين مظلة الحماية التي توفرها لإسرائيل في هذا المجلس، وما لم يتوقف هؤلاء عن ممارسة سياسة المعايير المزدوجة، والأهم، الإدراك بأنه ما لم تستجب الأمم المتحدة عاجلاً لوضع حد لهذه الاعتداءات، فإنها تخلق مخاطر قد يصعب احتواؤها مستقبلاً.

وفي تكامل واضح مع الاعتداءات الإسرائيلية على سورية، تواصل قوات الولايات المتحدة الأمريكية المتواجدة في سورية بشكل غير شرعي انتهاكاتها لسيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها، وذلك من خلال دعمها المستمر للمليشيات الانفصالية، والمجموعات الإرهابية، وإمعانها في نهب النفط السوري والثروات الطبيعية والزراعية الأخرى للشعب السوري، إلى جانب استمرارها بفرض تدابير قسرية انفرادية لاشريعية ولاإنسانية عليه تفاقم من حجم معاناته المعيشية.

لقد شهدنا خلال السنوات العشر الماضية لجوء بعض الدول الغربية، بما في ذلك ما يسمى بالتحالف الدولي، إلى إساءة تفسير

شهادات الوفاة. وهذا السلوك أحد الأمثلة العديدة التي تبين بوضوح عدم احترام النظام لحقوق الإنسان، وبصورة أقسى، عدم احترامه أبناء شعبه. وفي ظل هذا المشهد القاتم، أود أن أشكر السيد درويش بصفة خاصة على شجاعته وعمله من أجل قضية الأشخاص المفقودين وحرية التعبير في سورية. ونرحب أيضاً بنشر تقرير الأمين العام عن الأشخاص المفقودين في سورية (A/76/890). وأكرر أن فرنسا لا تزال تولي الأولوية لمكافحة الإفلات من العقاب، ويجب محاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في سورية على أفعالهم. وفي غياب أي تقدم في العملية السياسية، فإن الموقعين الفرنسي والأوروبي بشأن رفع الجزاءات والتطبيع وإعادة الإعمار لم يتغيرا.

وبعد بضعة أسابيع على تجديد الآلية الإنسانية العابرة للحدود لمدة ستة أشهر فقط، نشهد الصعوبات التشغيلية التي يواجهها في الميدان. فقد زادت التكاليف بسبب التضخم وتخفيض مدة تجديد الآلية، فضلاً عن عدم اليقين لدى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ومع اقتراب فصل الشتاء، ينبغي أن نكفل قدرة مجتمع الهيئات الإنسانية على الاستجابة لاحتياجات الناس. والتقدم المحرز بشأن إمكانية الوصول عبر خطوط التماس يجب أن يستمر، لكنه ليس كافياً. وتمثل العمليات عبر الحدود ما معدله ٨٠٠ شاحنة محملة بالمساعدات التي تعبر الحدود التركية كل شهر. ولذلك لا بد من تجديد الآلية العابرة للحدود في كانون الثاني/يناير لمدة سنة واحدة على الأقل. وأود أيضاً أن أشدد على أن جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، يجب عليها حماية المدنيين وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل. ويجب علينا جميعاً أن نحترم القانون الدولي الإنساني.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): في الوقت الذي تعمل

فيه الحكومة السورية جاهدة لاستعادة الأمن والاستقرار، والقضاء على البؤر الإرهابية، تتواصل ممارسات العدوان الإسرائيلية ضد بلدي، وتتصاعد وتيرة اعتداءاتها على سيادة الجمهورية العربية السورية،

أيضاً قيام تركيا بتخفيض مستوى تدفق المياه إلى نهري الفرات ودجلة. إن المياه هي شريان حياة بالنسبة للمواطنين في محافظة الحسكة، لكننا لم نسمع أية شجب أو إدانة للمتسببين في الانقطاع المتكرر للمياه عن السكان المدنيين، ونعبر عن استهجاننا لتجاهل هذه المعاناة باستمرار.

أما المعاناة الإنسانية في مخيم الركبان فيتحمل مسؤوليتها الجانب المحتل وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وإنهاء هذه المعاناة يتم من خلال إغلاق هذا المخيم. كذلك الأمر بالنسبة لمخيم الهول في الشمال الشرقي الذي تسيطر عليه ميليشيات انفصالية بدعم من قوات الاحتلال الأمريكي، والذي يجب إغلاقه بعد تسهيل استعادة رعايا الدول الثالثة المحتجزين فيه إلى بلدانهم الأصلية. وسوريا تقوم بدورها بتسهيل كل السبل لتحقيق هذا الهدف.

لقد قامت بعض الدول الغربية بحملة منظمة لإثارة مسألة المفقودين في الجمهورية العربية السورية، وذلك في مسعى منها لإطلاق آلية دولية لكشف مصير هؤلاء المفقودين.

إن الهدف الحقيقي لتلك الدول ليس معرفة مصير أولئك الذين فقدوا على أيدي المجموعات الإرهابية المسلحة من تنظيم داعش إلى النصرة إلى هيئة تحرير الشام على مر سنوات الأزمة، أو كشف مصير أولئك الذين اختفوا أو فقدوا حياتهم جراء أعمال ما يسمى بـ"التحالف الدولي" وقصفه الهمجى والوحشي الموثق على مناطق سورية كالرقعة ودير الزور وتحديداً منطقة الباغوز. لكن الهدف الحقيقي لتلك الدول الغربية هو العمل على إطلاق آلية جديدة، كغيرها من الآليات الدولية المنحازة والمسيسة المتعلقة بسوريا وذلك لممارسة المزيد من الضغوط عليها وعلى شعبها.

ختاماً، إن استعادة الأمن والاستقرار في سوريا سيبقى مرهوناً بوضع حد لتدخلات الدول الغربية ولسياساتها العدائية في الشؤون الداخلية لسوريا وإنهاء الحصار الاقتصادي والأخلاقي المفروض على سوريا والتوقف عن دعم الإرهاب، وإغلاق ملف الإرهابيين الأجانب وتابعيهم بشكل نهائي ودون قيد أو شرط وإخراج القوات الأجنبية المحتلة وغير الشرعية من الأراضي السورية.

وتطبيق نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، واستخدام ذرائع واهية وتفسيرات مضللة لا أساس لها من الصحة، لتبرير ما ترتكبه من اعتداءات على سيادة واستقلال ووحدة أراضي دول أخرى. وفي هذا المجال، أود أن ألفت عناية أعضاء المجلس إلى الرسالة التي وجهتها لكم في يوم ٦ أيلول/سبتمبر الجاري نيابة عن حكومة بلدي، رداً على ما ورد في رسالة المندوبة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية بشأن تبرير عدوانها ضد بلدي باستخدام المادة ٥١ من الميثاق. لقد أكدت في رسالتي على أن التوصيف القانوني والواقعي الوحيد الذي ينطبق على أفعال وأنشطة القوات الأمريكية المتواجدة في سورية بشكل غير شرعي هو "جريمة العدوان".

لا تزال جهود الحكومة السورية وشركائها في منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية والتنمية للارتقاء بالوضع الإنساني والمعيشي للشعب السوري تواجه تحديات حقيقية وصعوبات كبيرة وذلك جراء تسييس المانحين الغربيين للعمل الإنساني، والتدابير القسرية الانفرادية التشريعية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري، واستمرار تواجد القوات الأجنبية غير الشرعية، وعرقلة التنظيمات الإرهابية لوصول المساعدات الإنسانية لمحتاجيها.

إن التنفيذ الكامل لمندرجات قرار مجلس الأمن ٦٤٢، (2022) بما في ذلك إحراز تقدم في مشاريع التعافي المبكر سيعني أننا نسير في الاتجاه الصحيح، إلا أن عرقلة وصول المساعدات إلى الشعب السوري، وامتناع الدول المانحة عن الوفاء بالتزاماتها حيال تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في سورية لا يبشران بذلك. لهذا فإن وفد بلدي يتطلع إلى انعقاد الحوار التفاعلي غير الرسمي قبل نهاية هذا الشهر، والذي سيمكننا من الوقوف على التقدم المحرز في تنفيذ متطلبات هذا القرار، وتحديد الفجوات، وتقييم سبل تجاوزها.

جانب آخر للمعاناة الإنسانية يتمثل في الانقطاع المتكرر للمياه في شمال شرق سورية، إذ يتم مرة أخرى استهداف محطات تل تمر للكهرباء بالصواريخ من قبل الجماعات الإرهابية المدعومة من قبل تركيا، مما أثر سلباً على عمل محطة علوك للمياه، وكان قد سبقه

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، نؤيد عقد الاجتماع المقبل للجنة الدستورية نظرا لأن عمل اللجنة الجاري أساسي لأجل التوصل إلى حل سياسي. إننا على اتصال مستمر مع الحكومة السورية والمبعوث الخاص وشركائنا في صيغة أستانا لكفالة عقد الاجتماع المقبل للجنة. ونؤيد جهود المبعوث الخاص في ذلك الصدد. كما نؤكد مرة أخرى أنه يجب على اللجنة أن تعمل في تقيد تام باختصاصاتها ونظامها الداخلي دون تدخل أو ضغط خارجي وبدون فرض أي جداول زمنية مصطنعة عليها. ويجب أن يكون هذا جهدا حقيقيا بقيادة وملكية سورييتين على أن يقتصر دور الأمم المتحدة على تيسيرها.

ونظرا للحالة المزرية في سوريا فإن تقديم المساعدات الإنسانية أمر ضروري ويجب ألا تمنع الظروف السياسية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. بالتالي فإن لاستمرار الجزاءات الانفرادية غير القانونية المفروضة على الشعب السوري عواقب وخيمة على جميع جوانب حياته ويتعارض مع مختلف أحكام القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) خاصة الأحكام المتعلقة بتنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر باعتبارها حاسمة لتعزيز قدرة سوريا على الصمود ولتمكين المشردين من العودة إلى ديارهم. كما أن لهذه التدابير غير القانونية أثرا سلبيا على الجهود الدولية والوطنية التي تبذلها المنظمات الإنسانية في سوريا. ونكرر دعوتنا إلى إنهاء هذه التدابير غير القانونية المعيقة. إن من المتناقض الذاتي التعبير عن القلق إزاء الحالة الإنسانية الصعبة في سوريا مع تأييد العقوبات الانفرادية ضد الشعب السوري. ويجب على مجلس الأمن أن يعمل بصدق لكفالة تنفيذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) تنفيذا سليما بطريقة متوازنة وفعالة، خاصة فيما يتعلق بمشاريع الإنعاش المبكر وتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط النزاع.

كما ندين مرة أخرى السطو في المناطق التي تحتلها القوات الأجنبية على الموارد الطبيعية للسوريين، وخاصة المنتجات النفطية بوصفها حاسمة لدعم الاقتصاد السوري وإنقاذ الأرواح. إن ذلك العمل الإجرامي انتهاك واضح للسيادة الإقليمية السورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة. ونؤيد موقف سوريا في

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد جليل إيرفاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أهني فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر وأشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

إننا نكرر تأكيد موقفنا الثابت على أنه ليس هناك حل عسكري للنزاع في اليمن، بل يجب حله سلميا وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فضلا عن الاحترام الكامل لاستقلال الجمهورية العربية السورية وسيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية. إن إنهاء الاحتلال والانتهاكات المستمرة لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية أمر ضروري لهذا الحل وللعملية السياسية. ويجب ألا تُستغل الحرب على الإرهاب لتقويض سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية.

ويجب الإنهاء الفوري للوجود غير القانوني للقوات الأجنبية في أجزاء من سوريا لأنه وفر ظروفًا مثالية للأنشطة الإرهابية في البلد. كما لا يمكن تبرير الضربات الجوية الأخيرة في شمال شرق سوريا من قبل قوات أجنبية غير قانونية بموجب المادة ٥١ من الميثاق أو استنادا إلى أي تفسير تعسفي للدفاع عن النفس. إن تلك الهجمات تعدّ انتهاكا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. كما تعرّض حرية تنقل المنظمات الإرهابية داخل الأراضي السورية حيث توجد قوات أجنبية بشكل غير قانوني السلم والأمن الإقليميين والدوليين للخطر. وندين بشدة العدوان العسكري الجوي المتكرر وانتهاكات النظام الإسرائيلي للسلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية وسيادتها. كما تشكل الهجمات الإسرائيلية المستمرة، ولا سيما استهدافها المنتظم والمتعمد للمدنيين والبنية التحتية الحيوية في سوريا، بما في ذلك الهجوم الأخير على مطار حلب الدولي في ٣١ آب/أغسطس انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني علاوة على أنها عمل عدواني وجريمة حرب. وندعو مجلس الأمن إلى مساءلة النظام الإسرائيلي عن هذه الانتهاكات والفظائع التي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

عبر خطوط التماس إلى إدلب. بيد أننا نرفض التفسيرات التعسفية أو التنفيذ التعسفي للقرار، الأمر الذي من شأنه أن يقوض سلامته. وينبغي أن يستمر تقديم المعونة عبر خطوط التماس، ولكن لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها. ومن الضروري إيصال المعونة الإنسانية عبر أقصر الطرق وأكثرها أماناً، وأن يستند التخطيط الإنساني إلى تقييمات مستقلة للاحتياجات وليس إلى تفضيلات أحادية الجانب.

كما نرى أنه من الصعب تفسير التركيز الأحادي على شمال غرب سورية مع تجاهل مشاكل الوصول عبر خطوط التماس إلى مخيم الركبان وأجزاء أخرى من سورية، مثل رأس العين وتل أبيض. المسألة الأساسية والهدف العام فيما يتعلق بشمال غرب سورية هي حماية الملايين من المدنيين الضعفاء، فضلاً عن المرافق والبنى التحتية المدنية. وفي إدلب، تستمر انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل النظام وداعميه بلا هوادة. تشكل تلك الانتهاكات التي لا تتوقف أيضاً أهم عقبة أمام تنظيم الأنشطة عبر خطوط التماس في المنطقة.

بالمثل، وعلى الرغم من الدعم الذي قدمته تركيا والجهات الفاعلة ذات الصلة في الميدان، لم يتسن القيام بعمليات لإيصال المساعدات عبر خطوط التماس كان من المقرر تنفيذها قبل انتهاء صلاحية القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) - واحدة إلى إدلب والأخرى إلى رأس العين - بسبب الموقف السلبي للنظام وداعميه. ونتوقع من الأمم المتحدة أن تعكس بدقة تلك الحقائق في تقاريرها إلى مجلس الأمن.

كما نود أن نحذر من الخطط غير الواقعية التي وضعت من دون التشاور مع المعارضة السورية أو الجهات الفاعلة المحلية، والتي في تقديرنا لا يمكن أن تسفر عن النتائج المرجوة.

وفيما يتعلق بانقطاع الإمدادات من محطة مياه علوك، فإن الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة معروفة جيداً لوكالات الأمم المتحدة. يتم الإمداد بالمياه من محطة مياه علوك جنوباً من خلال مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الكهربائية التي توفرها محطة الدراسة الفرعية. يجري قطع التيار الكهربائي عن تلك المحطة الفرعية عمداً بشكل منتظم من قبل المنظمة الإرهابية لحزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب.

المنطقة وتحسين علاقاتها الثنائية، حيث ما برحت الجمهورية العربية السورية تؤدي دوراً هاماً في السلم والأمن الإقليميين. لذا فإن سوريا الآمنة والمستقرة والمزدهرة ستكون لصالح الشعب السوري، بل وللمنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث ونائب المبعوث الخاص رشدي على إحاطتهما. بعد أكثر من عقد، لا تزال الحرب في سورية تشكل تهديداً كبيراً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. كما أنها أرض خصبة أساسية لواحدة من أخطر الأزمات الإنسانية وأزمات النزوح منذ الحرب العالمية الثانية.

وصلت الاحتياجات الإنسانية في سورية اليوم إلى أعلى مستوياتها منذ بداية النزاع، قبل أكثر من ١١ عاماً. ولا يسعنا تهميش الوضع الإنساني في سورية على جدول أعمالنا العالمي. وعلى الرغم من مرور ١١ عاماً، فليس لدينا - ولا ينبغي أن يكون لدينا - ترف تبدل الإحساس. نحن مدينون بهذا للشعب السوري ولأجيال القادمة وللبلدية.

وفي مواجهة أزمة إنسانية مستمرة وبالغة التعقيد، لا تزال آلية المساعدات العابرة للحدود التابعة للأمم المتحدة تشكل شريان حياة لا يمكن الاستغناء عنه لملايين السوريين. وتعكس الآلية أيضاً التزام المجتمع الدولي بالحفاظ على إمكانية المساءلة، فضلاً عن سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ومن الأهمية بمكان أن تسود الاعتبارات الإنسانية في الأشهر المقبلة وأن يتم تمديد الآلية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهراً في كانون الثاني/يناير. هذا ليس نهج العمل كالمعتاد. وإذا لم يتم تمديد عمل الآلية العابرة للحدود، فإن أمل الشعب السوري الذي ينتظر المساعدة بفارغ الصبر سوف يتبدد.

وفي غضون ذلك، ستواصل تركيا مشاركتها البناءة في تنفيذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، بما في ذلك من خلال مواصلة تسهيل المهام

إن حماية السلامة الإقليمية لسورية المجاورة ووحدها، فضلا عن القضاء على التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية العاملة في ذلك البلد، أمران حيويان بالنسبة لنا. حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب منظمة إرهابية تستهدف المدنيين السوريين بشكل عشوائي، وكذلك مواطنينا داخل حدودنا، باستخدام تكتيكات مماثلة لداعش. وما يسمى بقوات سورية الديمقراطية ليس في الواقع سوى منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الإرهابية نفسها. وهو يتبع أجندة إرهابية انفصالية تتعارض مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكما تم توثيقه جيدا حتى الآن، فإن هذه المنظمة الإرهابية مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسيطرتها في شمال شرق سورية.

ولم يتمكن ما يقرب من نصف مليون كردي سوري تستضيفهم تركيا وحكومة إقليم كردستان في العراق من العودة إلى ديارهم في شمال شرق سورية بسبب عمليات حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب. يستخدم حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/قوات سوريا الديمقراطية القوة لتجنيد القصر والاستيلاء على ممتلكات الناس، ويفرض مناهجا مثيرا للجدل في المدارس، ويسجن المعلمين الذين يرفضون استخدام ذلك المنهج، ويحاول تغيير التركيبة الاجتماعية والديموغرافية بما يتماشى مع أجندته الإرهابية الانفصالية، ويعرقل حرية تنقل أولئك الذين يريدون العودة إلى ديارهم.

وتتفد ما تسمى بقوات سورية الديمقراطية، في المتوسط، ١٠٠ هجوم إرهابي كل شهر في شمال سورية. ففي العامين الماضيين، فقد حوالي ٥٠٠ سوري حياتهم في تلك الهجمات. ولا ينبغي لأحد أن يتوقع منا أن نبقي غير مباليين بالإرهاب الانفصالي المتنامي في سورية. لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ونشاهد هجمات المنظمات الإرهابية التابعة لحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي التي لا تستهدف المدنيين السوريين فحسب، بل وتستهدف أيضا قوات الأمن التركية والمدنيين داخل حدودنا.

وفي الوقت الذي نعالج فيه الأزمة الإنسانية في سورية، ينبغي ألا ننسى أن السبب الفعلي للأزمة هو الحرب المستمرة منذ ١١ عاما ضد الشعب السوري. لذلك، في حين أن العمل الإنساني يمكن أن يعالج هذه الأعراض، لا يمكنه وحده حل المشكلة. وكما نكرر كل شهر في القاعة، لا يمكن التوصل إلى حل مستدام للنزاع السوري إلا من خلال الوسائل السياسية، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ولا سبيل لإنهاء النزاع إلا من خلال انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة. وهذا هو الحل السياسي المحدد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ويجب أن تتفق عليه جميع قطاعات الشعب السوري، مع تلبية تطلعاته المشروعة. واللجنة الدستورية هي الآلية الوحيدة القائمة للمضي قدما بهذا المسار السياسي، ولكنها لن تستطيع إحراز تقدم إلا إذا بدأ النظام في الرد بالمثل على النهج الإيجابي للمعارضة. ونأمل أن تعقد الجولة التاسعة للجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن في إطار تيسير الأمم المتحدة وبنهج موجه نحو تحقيق النتائج. وستواصل تركيا دعم كل الجهود، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة والمبعوث الخاص، من أجل التوصل إلى حل سياسي يكفل سورية موحدة وحرّة وأمنة وديمقراطية.

ولا يزال مصير عشرات الآلاف من المفقودين والمعتقلين جرحا مفتوحا في قلوب الشعب السوري. تكاد لا توجد عائلة سورية لم تتأثر بهذه الآفة. وثمة حاجة ملحة إلى كفالة إبلاغهم بمصير أحبائهم وأماكن وجودهم.

وتقوم تركيا بدورها من أجل بلوغ ذلك الهدف. يضم منبر أستانا الفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثامين وتحديد هوية الأشخاص المفقودين. ونحن نعمل بجد لكفالة أن يكون الفريق العامل موجهًا نحو تحقيق النتائج. كما نشكر الأمين العام على تقريره الأخير A/76/890 عن الأشخاص المفقودين في سورية ونحيط علما بتوصياته. وسواصل العمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بغية تيسير إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الإنسانية - أولا وقبل كل شيء.

أن نسعى إلى تهيئة الظروف المواتية لعودتهم بطريقة آمنة وطوعية وكريمة. ويجب أن يكون ذلك جزءاً لا يتجزأ من مجمل الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة السورية. وسنواصل الجهود الجارية لزيادة التعاون مع البلدان المجاورة الأخرى، وكذلك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن هذه المسألة.

يحتاج السوريون إلى دعمنا. وستواصل تركيا بذل قصارى جهدها لإحلال سلام دائم للشعب السوري الشجاع، ونحض أعضاء المجلس على أن يفعلوا ما هو صواب وأن يحافظوا على آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود التي لا غنى عنها. وينبغي للمجلس ألا يسمح بأن يتجمد آلاف الأبرياء ويجوعون حتى الموت في ظروف الشتاء القاسية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

سأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته للموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

وستواصل تركيا كفاحها الحازم ضد جميع المنظمات الإرهابية التي تهدد أمنها القومي ممارسة لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس، على النحو المبين في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. وتصميمنا في هذا الصدد ضمان أيضاً لسلامة سورية الإقليمية ووحدةها السياسية. وينبغي لأولئك الذين يقترحون أن نتجنب التصعيد وعدم الاستقرار في المنطقة أن يراجعوا مواقفهم وأن يظهروا تضامناً حقيقياً في مكافحة الإرهاب، الذي هو، في حد ذاته، مصدر رئيسي للتصعيد وعدم الاستقرار وانتهاكات حقوق الإنسان والمعاينة الإنسانية.

ومن خلال توفير الحماية المؤقتة لما يقرب من أربعة ملايين سوري، فإننا كجيران فخورون بالوقوف إلى جانب أخواتنا وإخواننا السوريين في أصعب أوقاتهم. وغني عن القول إن تضامناً يظل كما هو. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أيضاً أن يتمكن السوريون من العودة إلى ديارهم بأمان وسلام، وأن يضطلعوا بدور في مستقبل بلدهم وأن يساهموا في إعادة إعمارهم وإعادة إحلال السلام الدائم في سورية. وبينما نلبي فيه احتياجات اللاجئين السوريين، ينبغي لنا أيضاً